الأمم المتحدة

A/64/366

الجمعية العامة

Distr.: General
18 September 2009
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والستون

البنود ١٣١ و ١٣٢ و ١٤٣ و ١٤٤ و ١٤٦ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١

تمويل المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

تمويل المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

201009 191009 09-52232 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

الالتزامات المتعلقة باستحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة والتمويل المقترح لها

تقرير الأمين العام

موجز

أوصى الأمين العام في تقريريه بشأن الالتزامات المتعلقة باستحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة والتمويل المقترح لها (A/60/450 و Corr.1 و A/61/731) بالموافقة على: (أ) تغيير شروط أهلية الموظفين الجدد للحصول على التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة؛ و (ب) البدء بإقرار التزامات الأمم المتحدة المتعلقة باستحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة؛ و (ج) البدء بتمويل الالتزامات المتعلقة بالاستحقاقات.

وأقرت الجمعية العامة في الجزء الثالث من قرارها ٦٠/٢٥٥ بالالتزامات المستحقة بعد انتهاء الخدمة التي أوردها الأمين العام في تقريره وطلبت اتخاذ الخطوات اللازمة للكشف عن هذه الالتزامات في البيانات المالية للأمم المتحدة. ووافقت الجمعية في قرارها ٦١/٢٦٤ على إنشاء حساب خاص منفصل ومستقل لتسجيل الالتزامات المستحقة المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة وتقديم بيان بالمعاملات التي تمت في هذا الصدد، كما وافقت على التغييرات التي أوصى بإدخالها على شروط أهلية الحصول على التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة بالنسبة للموظفين الجدد المعينين في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ أو بعده.

وفي القرار ذاته، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الثالثة والستين تقريرا يتضمن، في جملة أمور: (أ) الالتزامات المستحقة، بعد استكمالها والتحقق منها، فيما يتعلق بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة؛ و (ب) معلومات إضافية بشأن استراتيجيات بديلة للتمويل في الأجل الطويل؛ و (ج) تقريرا عن التدابير الرامية إلى خفض تكاليف المنظمة المتصلة بخطط الرعاية الصحية؛ و (د) معلومات وتحليلات شاملة تستند، في جملة أمور، إلى نتائج التقييم الاكتواري لبرنامج التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، مع إتاحة خيارات التمويل المتباينة حسب مصادر التمويل؛ و (هـ) استراتيجيات الاستثمار فيما يتعلق بصندوق احتياطي للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة.

وبالنظر إلى الطابع الشامل لهذه الطلبات وما تتسم به عناصرها الأساسية من تعقيد، أُرجئ إصدار التقرير المطلوب إلى الدورة الرابعة والستين لكي يتسنى للأمانة العامة استعراض

مختلف عناصر الالتزامات المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة وتقييم الاستراتيجيات البديلة للتمويل واحتواء التكاليف. ويقدم هذا التقرير المعلومات الإضافية المطلوبة في قرار الجمعية العامة ٦١/٢٦٤. ويطلب إلى الجمعية أن توافق على التوصية بالبدء بتمويل التزامات الأمم المتحدة المتعلقة باستحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. وترد في الفرع الحادي عشر من هذا التقرير الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – استعراض عام		٥
ثانياً – مقدمة		١٤
ثالثا – التقييم المستكمل والمتحقق منه لالتزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة		١٧
رابعا – التدابير الهادفة لتقليل تكاليف المنظمة المتصلة بالخطط الصحية والتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة		٢٠
خامسا – تمويل سداد الالتزامات أولا بأول في مقابل التمويل الكلي أو الجزئي		٢٥
سادسا – استراتيجيات تمويل استحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة		٢٩
سابعا – استراتيجية استثمار احتياطي التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة		٤١
ثامنا – المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة		٤٢
تاسعا – المحكمة الجنائية الدولية لرواندا		٤٣
عاشرا – الاستنتاجات		٤٤
حادي عشر – الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها		٤٥
المرفقات		
الأول – تحليل مقارن لالتزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة في منظومة الأمم المتحدة		٤٨
الثاني – نظرة عامة على الإقرار بالالتزامات ومبادرات التمويل التي تتخذها منظومة الأمم المتحدة		٥١
الثالث – مواقع الأمم المتحدة الشبكية التي تقدم معلومات عن خطط التأمين الصحي		٦٢
الرابع – مسرد المصطلحات		٦٣

أولا – استعراض عام

١ – يتيح برنامج التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة استمرار تغطية تكاليف التأمين الصحي طيلة فترة التقاعد للموظفين الذين يستوفون معايير محددة للأهلية. وقد شهدت تكاليف التغطية التي يتقاسمها الموظفون والمنظمة زيادة كبيرة منذ بدء البرنامج في عام ١٩٦٧، وذلك بسبب حدوث زيادة في أعداد المتقاعدين المشمولين بالتغطية وارتفاع تكاليف الخدمات الطبية في مختلف أنحاء العالم. ونتيجة لذلك، فإن حصة الأمم المتحدة من الالتزامات المستحقة المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، حسب التقييم الذي أعده الخبراء الاكتواريون باستخدام المنهجية التي تمليها المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وبعد اقتطاع مبلغ ٧٢٢,٧ مليون دولار الذي يمثل مساهمة المتقاعدين، تبلغ الآن ٢ ٤٣٠,٩ مليون دولار من جميع مصادر التمويل في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، مقارنة بمبلغ ٢ ٠٧٢,٨ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وتدرج التكاليف ذات الصلة المتعلقة بسداد الالتزامات أولا بأول للمتقاعدين الحاليين لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ والبالغة ١٣٠,٤ مليون دولار في الميزانية البرنامجية المقترحة، مع اقتراح مبلغ ١٠٥,٢ مليون دولار (بعد إعادة تقدير التكاليف) من هذا المبلغ في إطار بند المصروفات الخاصة في الميزانية البرنامجية المقترحة، ويضاف إليه مبلغ ٢٥,٢ مليون دولار يموّل من مصادر التمويل الخارجة عن الميزانية. وعلى سبيل المقارنة، تبلغ الاعتمادات المخصصة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ من جميع مصادر التمويل ١٠٢,٢ مليون دولار (٨٩,٣ مليون دولار في إطار الميزانية البرنامجية و ١٢,٩ مليون دولار في إطار عمليات حفظ السلام).

٢ – وبالنظر إلى أهمية التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة للموظفين المتقاعدين الذين لا يمكن للكثيرين منهم أن يستفيدوا من نظم الضمان الاجتماعي الوطنية للدول الأعضاء بسبب عملهم في الأمم المتحدة، وإقرارا بالاستمرار المتوقع في ارتفاع تكاليف فترة السنتين وما يرتبط بها من التزامات مستحقة غير ممولة، قدم الأمين العام في تقريرين سابقين عن الالتزامات المتعلقة باستحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة والتمويل المقترح لها (A/60/450 و Corr.1 و A/61/730) توصيات لبدء التمويل المنتظم للالتزامات المستحقة. وفي حين أن ترتيب التمويل الحالي على أساس سداد الالتزامات أولا بأول يتيح الموارد اللازمة لتمويل التكاليف الراهنة للاستحقاقات التي يستفيد منها المتقاعدون، فإن هذا النهج لا يمكن أن يستمر في الأجل الطويل بالنظر إلى تزايد عدد الموظفين المتقاعدين المشمولين بتلك الاستحقاقات واستمرار ارتفاع التكاليف الطبية في مختلف أنحاء العالم بمعدلات تتجاوز التضخم العام. وقد لاحظ مجلس مراجعي الحسابات ((A/63/5 (Vol.1) تسارع النمو المتوقع

في تدفق نفقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة في فترات السنتين المقبلة، وأكد في تقريره المتعلق بالأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (A/63/5 (Vol.I)، الفصل الثاني) ضرورة اعتماد المنظمة استراتيجية لتمويل استحقاقاتها من التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. ويوافق الأمين العام على أن التمويل المنتظم لهذه الاستحقاقات يمثل مسار العمل السليم لكفالة استمرار الصلاحية المالية للبرنامج، ولذلك فإنه يقدم في هذا التقرير توصيات إضافية مستكملة بشأن التمويل لكي تنظر فيها الجمعية العامة.

٣ - وبعد أن نظرت الجمعية العامة في تقريري الأمين العام السابقين، أقرت بالالتزامات المستحقة المتعلقة بنهاية الخدمة التي أوردها الأمين العام في تقريريه ووافقت على إنشاء حساب خاص منفصل ومستقل لتسجيل هذه الالتزامات المستحقة الخدمة وتقديم بيان بالمعاملات ذات الصلة. ونتيجة لذلك، فقد أُدرجت بيانات مالية جديدة تعكس هذه المعاملات في البيانات المالية المراجَعة للأمم المتحدة. وقد أورد البيان العاشر الجديد، المدرج في البيانات المالية للأمم المتحدة لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (A/63/5 (Vol.I)، الفصل الخامس) مبلغ ٠٤١,٣ ٢ مليون دولار من الالتزامات المستحقة فيما يتعلق بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة (منه مبلغ ٨٢١,٣ ١ مليون دولار يُعزى إلى الميزانية العادية و ٢١٩,٩ مليون دولار متعلق بأموال خارجة عن الميزانية)، وأورد البيان الجديد الثالث والعشرين من البيانات المالية المتعلقة بعمليات حفظ السلام لفترة الاثني عشر شهرا المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ (A/63/5 (Vol.II)، الفصل الخامس) مبلغ ٤٠٩,٩ مليون دولار (المرحّل من مبلغ ٣٨٩,٦ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧) من الالتزامات المستحقة فيما يتعلق بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة والمرتبطة بعمليات حفظ السلام. وقد صدّق مجلس مراجعي الحسابات على هذه الالتزامات المستحقة باعتبارها جزءا من مراجعاته للبيانات المالية ذات الصلة. وبما أن تقييم الالتزامات المستحقة يتأثر للغاية بالافتراضات الاكتوارية ومعدلات الخصم المستخدمة لحساب القيمة الراهنة لاستحقاقات مقبلة، أحاط مجلس المراجعين علما بوجه خاص بمعدل الخصم المستخدم لكل من تقييم عام ٢٠٠٥ وتقييم عام ٢٠٠٧ وهو ٥,٥ في المائة وعلّق على ذلك بأن هذا الاختيار لأسعار الفائدة يتماشى مع مبدأ الحرص المحدد في الحاشية ٢ (أ) '٢' للبيانات المالية، كما أنه ييسر مقارنة الالتزام بطريقة أسهل مع مرور الزمن (انظر A/63/5 (Vol.I)، الفصل الثاني، الفقرة ١٢٠). وبالنظر إلى التقلب الراهن في الأسواق المالية والأثر المحتمل الذي يمكن أن يترتب على اختيار معدل خصم في تقييم التزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة وإمكانية مقارنتها، يجري وضع ترتيبات ترمي إلى تحديد ما إذا كان بإمكان لجنة الاكتواريين التابعة للصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة أن تقوم، بالتشاور مع

دائرة إدارة الاستثمارات التابعة للصندوق، بإقرار الحسابات والافتراضات الاكتوارية المستخدمة لتحديد الالتزامات المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة في المستقبل.

٤ - وكجزء من القرار ٦١/٢٦٤، وافقت الجمعية العامة أيضا على توصيات ترمي إلى تغيير شروط أهلية الحصول على التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة بالنسبة للموظفين الجدد المعينين في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ أو بعده. وستتضمن التغييرات المعتمدة النمو في الالتزامات المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة نتيجة تطبيق شروط الالتحاق الأكثر صرامة وغيرها من شروط الأهلية بالنسبة لهؤلاء الموظفين. ويمثل احتواء التكاليف مع الحفاظ في الوقت نفسه على تغطية شاملة وقابلة للمقارنة في مجال التأمين الصحي للموظفين والمتقاعدين الهدف الأساسي للأمم المتحدة في سياق العملية الجارية لتوفير استحقاقات التأمين الصحي وإدارتها. وتؤثر المبادرات الرامية إلى خفض تكاليف التأمين الصحي أو احتوائها في التكاليف الراهنة، كما تساهم في خفض واحتواء تكاليف الدفع أولا بأول والالتزامات الطويلة الأجل المرتبطة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. ووفقا لأحكام القرار ٦١/٢٦٤، يوجز هذا التقرير عددا من التدابير التي اتخذها الأمم المتحدة بهدف خفض التكلفة الإجمالية لاستحقاقات التأمين الصحي وتكاليف التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة.

٥ - وتُستمد وفورات هامة في التكاليف نتيجة الهيكل الذاتي للتأمين وترتيبات الطرف الإداري الثالث التي وُضعت فيما يتعلق بالخطط القائمة في الولايات المتحدة بوجه خاص، حيث تقدر الوفورات السنوية المسجلة في هذا الصدد بأكثر من ٧٥ مليون دولار. وفضلا عن الفوائد المالية المرتبطة بهذه الهيكل، يُتوقع تحقيق وفورات إضافية في التكاليف ومزيدا من الكفاءة الإدارية نتيجة احتواء التكاليف وغير ذلك من المبادرات المنفذة منذ عام ٢٠٠٧. وكما يرد بالتفصيل في الفرع الرابع من هذا التقرير، فقد تضمنت هذه المبادرات، في جملة أمور، إدخال تغييرات على برنامج التأمين وتعيين طرف إداري ثالث لخطة التأمين الطبي من أجل الموظفين المستقدمين محليا الذين عملوا في مراكز عمل معيّنة خارج المقر، وإدخال تنقيحات على شروط الاستحقاقات المتعلقة بتقاسم التكاليف، وإدراج برامج الوقاية من الأمراض والحفاظ على الصحة في الخطط القائمة في الولايات المتحدة. وتقدر وفورات التكاليف الإضافية المجمّعة الناجمة عن هذه المبادرات، عند إضافتها إلى التغيير الذي أُدخل على شروط أهلية الحصول على التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة والذي وافقت عليه الجمعية العامة في عام ٢٠٠٧، بمبلغ يتراوح بين ٦ ملايين دولار و ١٠ ملايين دولار سنويا، مع احتواء نمو الالتزامات المتعلقة باستحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة استنادا إلى أنماط التوظيف الراهنة الذي يتوقع أن يتجاوز مبلغ ١٠٠ مليون دولار بحلول عام ٢٠١٢.

٦ - وقد كانت مبادرات احتواء التكاليف وستظل عنصرا محوريا في العمليات التي تضطلع بها المنظمة لاستعراض وإدارة برامجها المتعلقة بالتأمين الصحي. وعلى الرغم من أن هذه المبادرات ستساهم في خفض التكاليف واحتوائها إلى حد ما، تشير الإسقاطات إلى أن الزيادة في كل من تكاليف دفع الاستحقاقات أولا بأول والالتزامات المستحقة فيما يتعلق باستحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة ستستمر في التصاعد بسبب ارتفاع نسبة الالتحاق بالبرنامج والعوامل الديمغرافية والزيادات في معدل الاستفادة من خدمات الرعاية الطبية وفي تكاليف العلاج الطبي. وكما هو الحال بالنسبة للهيئات الأخرى التي ترعى برامج التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، دأبت الأمم المتحدة منذ بداية البرنامج على تسديد المطالبات الطبية متى قدمها المتقاعدون على أساس سداد الاستحقاقات أولا بأول. وقد كانت هذه الاستراتيجية التمويلية قابلة للاستدامة عندما كانت تكلفة الرعاية الصحية للمتقاعدين تمثل جزءا صغيرا نسبيا من النفقات السنوية. بيد أنها أدت إلى تسجيل التزامات غير ممولة بمبلغ يتجاوز ٢,٤ بليون دولار في البيانات المالية للمنظمة، مما سيؤدي إلى زيادة كبيرة في احتياجات الميزانية في السنوات المقبلة. وفي ضوء استمرار تزايد عدد المشتركين في برنامج التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة وتواصل ارتفاع تكاليف الخدمات الطبية، ستؤدي الزيادات المترتبة عن ذلك في تكاليف سداد الالتزامات أولا بأول إلى فرض ضغوط متزايدة على ميزانيات فترات السنتين. وتشير التوقعات إلى أن ميزانية فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ التي تخصص مبلغ ١٠٢,١ مليون دولار لتكاليف سداد الالتزامات أولا بأول لجميع مصادر التمويل ستزيد إلى أكثر من ٦٠٠ مليون دولار بحلول فترة السنتين ٢٠٣٦-٢٠٣٧، حيث ستزيد الالتزامات المستحقة غير الممولة الراهنة من مبلغ ٢,٤ بليون دولار إلى أكثر من ١١ بليون دولار بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٣٧.

٧ - ويتيح نهج دفع الاستحقاقات أولا بأول المتّبع لتمويل تكاليف التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة تغطية الموارد اللازمة لتمويل حصة الأمم المتحدة من أقساط التأمين الصحي للمتقاعدين خلال العام الذي تتاح فيه هذه التغطية، وذلك دون تخصيص أموال لمواجهة تكاليف متراكمة أو مقبلة، وبالتالي دون إنشاء احتياطي. وبالنظر إلى الطلب المقدم من الجمعية العامة في القرار ٦١/٢٦٤ بتضمين التقرير الحالي نهجا تمويليا بديلا تتاح عن طريقة أموال كافية لتغطية التكاليف الراهنة دون إنشاء احتياطي، يعرض هذا التقرير منهجية بديلة لتعبئة الموارد اللازمة لتغطية تكاليف دفع الاستحقاقات أولا بأول. فبدلا من تغطية هذه التكاليف في إطار بند المصروفات الخاصة في الميزانية العادية وفي إطار حسابات الدعم للأموال الخارجة عن الميزانية وعمليات حفظ السلام، يمكن فرض رسم بنسبة ٥,٦ في المائة و ١,٢ في المائة و ١,٥ في المائة على التوالي على صافي المرتبات في هذه المصادر للتمويل

من أجل توليد ما يكفي من الأموال لتغطية احتياجات الدفع أولا بأول. وعلى الرغم من أن التمويل على أساس سداد الالتزامات أولا بأول يقدم بوصفه آلية تمويل بديلة، فإن مثل هذا التغيير في النهج لا يخفف من عيوبه، التي تشمل انعدام الاتساق بين التكاليف وأنشطة البرامج، والضغط المتزايد بصورة مستمرة على ميزانيات فترات السنتين والنمو في مستوى الالتزامات المستحقة غير الممولة الواردة في البيانات المالية للمنظمة. فالتمويل على أساس سداد الالتزامات أولا بأول يمثل طريقة أقل تكلفة في الأجل القصير؛ غير أن تمويل الالتزامات أوفر اقتصاديا في الأجل الطويل، لأن عائدات الاستثمار ستساهم في خفض الاحتياجات المتعلقة بالميزانية. ولذلك يوصي الأمين العام باعتماد سياسة لتمويل استحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة يكون هدفها النهائي توفير التمويل الكامل لهذه الاستحقاقات.

٨ - وثمة تحديات كبيرة تقترن بتمويل الالتزامات الكبيرة المستحقة مع القيام في الوقت نفسه بتمويل المستحقات المتصلة بالخدمة الراهنة، لكن إغفالها سيؤدي إلى تعاظمها بصورة أكبر. ولذلك قدم الأمين العام استراتيجيات تمويلية بديلة في هذا التقرير تشمل، حسبما طلبت الجمعية العامة في القرار ٢٦٤/٦١، بدائل للتمويل الجزئي، مع وضع أهداف تمويلية متباينة حسب مصدر التمويل، تراعي الاختلافات الديمغرافية واختلاف الأنماط الوظيفية للموظفين العاملين لدى مختلف مصادر التمويل. ويراعي خيار التمويل الذي يوصي به الأمين العام مدى توافر الموارد المتاحة والضغوط العامة على موارد الأمم المتحدة.

التمويل في إطار البديل الأول

٩ — يحدد خيار التمويل الأول المقدم في هذا التقرير أهدافا تمويلية بنسبة ٧٥ في المائة للميزانية العادية و ٦٠ في المائة للأموال الخارجة عن الميزانية و ٦٥ في المائة لأموال حفظ السلام، من أجل التوصل إلى التمويل الإجمالي لنحو ٧٠ في المائة من الالتزامات المستحقة لبرنامج التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة بعد ٣٠ عاما. وفي حين أن الهدف النهائي للأمين العام هو التوصل إلى التمويل الكامل لهذه الالتزامات، يحدد هذا النهج أهدافا أولية للتمويل دون نسبة ١٠٠ في المائة بالنظر إلى التقلب الذي تشهده الأسواق في الوقت الراهن وأثره المحتمل على معدلات الخصم وتقييمات الالتزامات وعائدات الاستثمار في المستقبل، وإقرارا بالاختلافات في اختيار التغطية في إطار برنامج التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة من جانب الموظفين الذين يتقاعدون في إطار مصادر تمويل مختلفة.

١٠ — ولكي يتسنى بلوغ أهداف التمويل ومع توفير ما يكفي من الموارد أيضاً لتغطية تكاليف دفع الاستحقاقات أولا بأول للمتقاعدين الحاليين، يقترح هذا البديل فرض رسوم على تكاليف المرتبات بنسبة ١٦ في المائة من الميزانية العادية و ٦ في المائة من الموارد الخارجة

عن الميزانية و ٥,٥ في المائة من عمليات حفظ السلام على التوالي، مع قيد هذه التكاليف على حساب التكاليف العامة للموظفين في هذه الأموال. وسيؤدي تطبيق هذه النسب على التكاليف المقدرة لصافي المرتبات لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ إلى توليد مبالغ تقدر بنحو ٢٩٩,٨ مليون دولار للميزانية العادية و ٤١,٧ مليون دولار للموارد الخارجة عن الميزانية و ٦١,٢ مليون دولار لعمليات حفظ السلام. وفي الأجل القصير، تمثل هذه الاحتياجات من الموارد أكثر من ثلاثة أضعاف مستوى تكاليف دفع الاستحقاقات أولا بأول. على أن الإسقاطات تشير إلى أن التمويل المطلوب في إطار هذا النهج سينخفض بعد نحو سبع من فترات السنتين إلى ما دون احتياجات الدفع أولا بأول منذ ذلك الوقت فصاعدا. ويتسم الهيكل الأساسي لهذا النهج التمويلي بالتعقيد وسيتطلب إجراء استعراض اكتواري دوري لكفالة تمكن مصدر التمويل من بلوغ الأهداف التمويلية المحددة له. وفي حين ستتجلى فوائد هذا النهج بعد فترات السنتين السبع (أي بعد فترة السنتين ٢٠٢٢-٢٠٢٣)، فإنه سيتطلب موارد إضافية كبيرة من الميزانيات حتى ذلك الحين.

التمويل في إطار البديل الثاني

١١ - يتسم البديل الثاني بأنه أبسط في نهجه إذ يهدف إلى تحقيق مستويات من التمويل الجزئي تدريجياً عن طريق مضاعفة الاحتياجات من الموارد لسداد الالتزامات أولاً بأول، مما يؤدي إلى استخدام نصف الاشتراكات عن كل سنة في دفع استحقاقات الرعاية الصحية للموظفين المتقاعدين الحاليين، واستخدام الرصيد المتبقي في تمويل جزء من الالتزامات المستحقة. وفي إطار هذا البديل، تبقى دون تغيير الاعتمادات الحالية في إطار باب المصروفات الخاصة في الميزانية العادية وفي حسابات دعم الأموال الخارجة عن الميزانية وعمليات حفظ السلام، ويُوفَّر مبلغ مساو عن طريق خصم مبالغ نسبتها ٥,٦ في المائة، و ١,٢ في المائة، و ١,٥ في المائة، على التوالي، من تكاليف المرتبات في الميزانية العامة، ومن الأموال الخارجة عن الميزانية وعمليات حفظ السلام، مع قيد هذه التكاليف على حساب التكاليف العامة للموظفين. ويُقدَّم هذا البديل لعرض إحدى طرق تحقيق مستويات من التمويل الجزئي. وسيتطلب هذا الخيار، على أساس تحقيق هدف تمويلي بنسبة ٢٥ في المائة بعد ٣٠ عاماً، توفير ميزانيات لفترة سنتين، تبلغ قيمتها ضعف المستوى المحدد على أساس سداد الالتزامات أولاً بأول لنحو خمس فترات مدتها سنتين، يُتوقع بعدها أن تنخفض الموارد المطلوبة للاحتفاظ بهدف التمويل عن الاحتياجات المتوقعة من الموارد على أساس سداد الالتزامات أولاً بأول منذ ذلك الحين فصاعداً. وهذا الخيار، مقارنة بالبديل ١، أبسط ويشكل عبئاً أقل على الميزانيات لفترة السنتين في الأجل القصير. بيد أن الأمر سيتطلب، في سبيل تحقيق

مستويات أعلى للتمويل، سنوات إضافية من مضاعفة تكاليف سداد الالتزامات أولاً بأول، مما يؤدي إلى أن تزيد الاحتياجات من الموارد في إطار هذا البديل على الاحتياجات المتوقعة في إطار البديل ١ بعد فترة السنتين للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣.

بديل التمويل الموصى به

١٢ - البديل الثالث المقدم في التقرير موصى به من الأمين العام كي تنظر فيه الجمعية العامة، وهو يتكون من ضخ مبدئي لمرة واحدة لمبلغ ٤٢٥ مليون دولار بالإضافة إلى تمويل منتظم في الأجل الطويل بهدف تحقيق مستويات متزايدة تدريجياً من التمويل. وطبقاً لهذا الاقتراح، يطلب إلى الجمعية العامة الموافقة على تحويل مبلغ ٢٩٠ مليون دولار من الأرصدة الحرة والإيرادات المتنوعة. من ميزانية عمليات حفظ السلام للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وذلك تحديداً لتمويل حصة من الالتزامات المستحقة للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة المتعلقة بالموظفين الذين تقاعدوا وبالموظفين الذين يعملون حالياً في إطار عمليات حفظ السلام. وسيستلزم هذا التحويل الموافقة على تعليق تنفيذ البند ٥-٣ من النظام المالي لهذا الغرض. ويُطلب أيضا إلى الجمعية أن تحيط علماً باعتزام الأمين العام أيضاً تحويل مبلغ ١٣٥ مليون دولار من الأموال الخارجة عن الميزانية المتاحة في صندوق الأمم المتحدة للتعويضات، ومن احتياطيات التأمين على الخدمات الطبية وخدمات طب الأسنان. وستُخفض هذه التحويلات على الفور من مستوى الالتزامات غير الممولة، وستشكل مستوى أساسي من الأرصدة لأغراض الاستثمار.

١٣ - وإلى جانب ضخ الأموال لمرة واحدة، يُقترح توفير تمويل منتظم ومستمر يجري تركيبه بحيث يحقق، عند جمعه مع المبلغ المُضخ، هدفاً أولياً للتمويل قدره حوالي ٧٠ في المائة من الالتزامات المستحقة على الأمم المتحدة المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة بعد ٣٠ عاماً. ويشتمل أحد عناصر مقترح التمويل المستمر على استمرار التمويل الحالي لاستحقاقات التأمين الصحي المتعلقة بالموظفين المتقاعدين الحاليين في إطار باب المصروفات الخاصة في ا لميزانية العادية ومن حسابات دعم الأموال الخارجة عن الميزانية وعمليات حفظ السلام. وبالإضافة إلى ذلك، يُقترح خصم مبالغ نسبتها ٩,٦ في المائة، و ٢,٦ في المائة، و ١ في المائة على التوالي، من تكاليف المرتبات الصافية في الميزانية العادية والأموال الخارجة عن الميزانية وعمليات حفظ السلام وقيدها على حساب التكاليف العامة للموظفين. وفي هذا الصدد، يُطلب إلى الجمعية العامة الموافقة على مواصلة إدراج اعتمادات لفترات السنتين لتغطية تكاليف مدفوعات دعم التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة للمشتركين الحاليين الذين تقاعدوا، وذلك في إطاري الميزانية العادية وميزانية حفظ السلام، مع خصم النسب المذكورة

أعلاه من المرتبات الصافية في إطار الميزانية العادية وعمليات حفظ السلام وقيدها على حساب التكاليف العامة للموظفين. ويُطلب أيضاً إلى الجمعية أن تحيط علماً باعتزام الأمين العام تمويل تكاليف سداد الالتزامات أولاً بأول من حسابات دعم الأموال الخارجة عن الميزانية، وخصم نسبة ٢,٦ في المائة من المرتبات الصافية في إطار الأموال الخارجة عن الميزانية، وذلك لتمويل حصة من الالتزامات المستحقة.

١٤ - ويوصي الأمين العام بهذه الاستراتيجية التمويلية لأن الضخ الأولي للأموال يخفض على الفور من الالتزامات غير الممولة وينشئ قاعدة تمويلية لتوليد إيرادات الاستثمار. بالإضافة إلى ذلك، ففي الوقت الذي تزيد فيه الاحتياجات من الموارد في البداية عن تكاليف سداد الالتزامات أولاً بأول، من المتوقع أن تنخفض احتياجات الموارد لفترة السنتين في خلال نحو سبع فترات من فترات السنتين إلى مستويات تقل عن احتياجات الموارد لسداد الالتزامات أولاً بأول منذ ذلك الوقت فصاعداً، وأن تتحقق أيضاً نسبة تمويل قدرها ٧٠ في المائة بعد ٣٠ سنة. ومع أن هذا البديل مصمَّم لتوليد مستويات تمويلية مماثلة للبديل الأول، فإنه سيضع أعباء أقل على كاهل الميزانيات المقبلة نتيجة الاستحقاقات المستمدة من الضخ الأولي للأموال. ويتضمن الفرع الحادي عشر من هذا التقرير الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة أن تتخذها بشأن هذا البديل الموصى به.

١٥ - وفيما يتعلق بجميع بدائل التمويل المقدَّمة، سيتطلب الأمر إجراء استعراضات اكتوارية دورية لتحديد مدى الوفاء بأهداف التمويل المنشودة، أو إن كانت تتطلب إجراء تغيير، ولتحديد ما إذا كانت النسب المئوية للمبالغ المخصومة والمقيدة على حساب تكاليف المرتبات ملائمة لتحقيق أهداف التمويل والحفاظ عليها متى تحققت، ولتحقيق التمويل الكامل في نهاية المطاف لالتزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة.

١٦ - وسيلزم إدارة الأرصدة المتراكمة إدارةً فعالة لزيادة مستويات التمويل إلى أقصى حد وتقليل مستوى التمويل المطلوب عن طريق مساهمات المنظمة إلى أدنى حد. ويُتَوقَّع عموماً أن تُستَثمَر أموال الصندوق الاحتياطي للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة باستخدام حافظة متوازنة بشكل سليم تتألف من أسهم وصكوك للدين، من أجل تعظيم عائدات الاستثمار في الأجل الطويل على نحو متبصر. وكما هو الحال بالنسبة للصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، سيكون هدف الاستثمار الرئيسي لأموال الصندوق الاحتياطي هو الوفاء بالالتزامات المقبلة للاستحقاقات في نهاية المطاف أو تجاوزها، وذلك عن طريق الاستثمار في مزيج من الأصول جيدة التنوع. ولدى موافقة الجمعية العامة على بدء تمويل التزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، ستُعقَد مناقشات أخرى مع دائرة

إدارة الاستثمارات في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة لوضع استراتيجية مفصلة للاستثمارات تصمم بهدف الوفاء بالاحتياجات المتوقعة من التدفق النقدي في الأجل الأطول لصندوق الاحتياطي المنفصل للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. ومن المُنتَظَر أن تضطلع دائرة إدارة الاستثمارات بصياغة استراتيجيات للاستثمار الطويل الأجل يُتَوَقَّع أن تحقق أهداف الأداء العامة لصندوق احتياطي لاستحقاقات التأمين الصحي بعد التقاعد.

١٧ - ويحق أيضاً لموظفي المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وموظفي المحكمة الجنائية الدولية لرواندا الذين يتقاعدون، والذين يستوفون شروط التأهيل، التمتع باستحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. فمنذ إنشاء المحكمتين كهيئتين مؤقتتين، أخذت الالتزامات المتعلقة بتلك الاستحقاقات في التراكم دون أن يمول أي جزء من هذه الالتزامات بانتظار إنشاء آلية تمويل تعتمدها الجمعية العامة. وبالنظر إلى التاريخ المتوقع لإغلاق المحكمتين، لم تُحسَب التقييمات الاكتوارية التي أجريت في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ إلا للموظفين العاملين المتوقع تقاعدهم وتأهلهم لاستحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة قبل إغلاق المحكمتين، وللمتقاعدين الحاليين. وعلى هذا الأساس، أُقِرَّ حصة المنظمة في الالتزامات المستحقة، التي تقدر بمبلغ ١٣,٤ مليون دولار و ٢٧,٥ مليون دولار على التوالي، وأُدرِجَت في البيانات المالية المراجَعَة للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وللمحكمة الجنائية الدولية لرواندا في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وجرى ترحيل هذه القيم (أي وُضعت لها إسقاطات مُرَحَّلة اكتوارياً) إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، مما أدى إلى أن تعكس البيانات المالية المؤقتة عن فترة الـ ١٢ شهراً المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ التزامات للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة قدرها ١٥,١ مليون دولار و ٢٩,٧ مليون دولار، على التوالي. ونظراً للتاريخ الحالي المحدد للإنجاز في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، يقترح الأمين العام أن توافق الجمعية على اعتمادات فورية بهذه المبالغ لتمويل الالتزامات المستحقة المتعلقة بها بالكامل، مع اعتبار أي نقص في التمويل جزءاً من تكاليف إغلاق المحكمتين. وقد أدرجت التوصيات ذات الصلة في الفرع الحادي عشر من هذا التقرير.

١٨ - ويقدِّم هذا التقرير، لنظر الجمعية العامة، المعلومات الإضافية وتقييم الالتزامات المستكمل الذي طلبته الجمعية العامة في القرار ٦١/٢٦٤، ويطلب إلى الجمعية أن توافق على التوصيات المستكملة للبدء في تمويل التزام الأمم المتحدة المتعلق باستحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. ونظراً لحجم تلك الالتزامات، لا يمكن تحقيق التمويل الكامل لالتزامات الأمم المتحدة المستحقة في الأجلين القصير والمتوسط. وعلى نحو ما ذُكر في المرفقين الأول

والثاني، شرع عدد من كيانات الأمم المتحدة في تمويل التزاماتها المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة بطرق شتى للتمويل المنتظم والتمويل المخصص، بما يلائم حالة كل منها. ويوصي الأمين العام بإقرار استراتيجية تمويل مكرسة للأمم المتحدة ترمي إلى الوصول تدريجياً إلى مستويات متزايدة من التمويل كي تحقق في نهاية المطاف التمويل الكامل للالتزامات المستحقة في الأجل الطويل، ضمانا لقدرة برنامج التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة على البقاء من الناحية المالية.

ثانياً – مقدمة

١٩ – يرعى برنامج التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة الموظفين الذين يستوفون معايير محدَّدة تؤهلهم للاستمرار في التمتع بتغطية التأمين الصحي أثناء تقاعدهم، وذلك في إطار خطط التأمين الصحي المتاحة للموظفين العاملين ذاتها، مع اقتسام تكاليف هذه الاستحقاقات بين المنظمة والموظفين. وهذا يشكل عنصراً بالغ الأهمية من عناصر الضمان الاجتماعي للموظفين المتقاعدين، نظراً لأنه ليس في استطاعة كثير منهم من الاستفادة من البرامج الوطنية للضمان الاجتماعي في الدول الأعضاء بسبب خدمتهم في الأمم المتحدة.

٢٠ – وقد شهد البرنامج منذ إنشائه في عام ١٩٦٧ تزايداً في عدد الأفراد الذين يتمتعون بتغطيته، وبالتالي في تكلفته. ويقدِّم البرنامج حالياً تغطية لما يزيد عن ٠٠٠ ٨ من موظفي الأمم المتحدة المتقاعدين (بالإضافة إلى حوالي ٠٠٠ ٤ من المعالين) في أنحاء العالم، في إطار تسع خطط للتأمين الصحي. وقُيِّم مجموع الالتزامات المستحقة اكتوارياً بمبلغ ١٥٣,٦ ٣ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، يُغطَّى مبلغ ٧٢٢,٧ مليون دولار منه من الاشتراكات التي سيسددها المتقاعدون، ويمثل المبلغ الباقي وقدره ٤٣٠,٩ ٢ مليون دولار حصة المنظمة في الالتزامات المستحقة في إطار جميع مصادر التمويل. وبالمقارنة، قُيِّمت حصة المنظمة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ بمبلغ ٠٧٢,٨ ٢ مليون دولار. وتسدِّد المنظمة حصتها في تكاليف استحقاقات المتقاعدين الحاليين على أساس الدفع أولاً بأول، وأُدْرِج مبلغ ١٠٥,٢ مليون دولار منها (بعد إعادة تقدير التكاليف) في إطار الباب ٣٢، المصروفات الخاصة، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، فضلاً عن مبلغ إضافي قدره ٢٥,٢ مليون دولار يُموَّل من موارد خارجة عن الميزانية.

٢١ – وتتجمع استحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، كما هي الحال بالنسبة لاستحقاقات المعاشات التقاعدية، على مدار الحياة الوظيفية العملية للموظفين. بيد أن نموذجي التمويل لهذين البرنامجين لاستحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة يختلفان بدرجة كبيرة. ففي حالة استحقاقات المعاشات التقاعدية، تُدرَج معظم التكاليف في الميزانية وتموَّل مسبقاً

أثناء سنوات عمل الموظفين، وتُستَثمَر إلى أن تُدفَع للموظفين المتقاعدين. وتُعامَل تكاليف استحقاقات المعاشات التقاعدية لذلك على أنها تعويض مؤجل وتُدرَج ضمن التكاليف العامة للموظفين أثناء سنوات خدمة الموظفين، وتُدفَع استحقاقات المعاشات التقاعدية في نهاية المطاف من مزيج من الاشتراكات وعائدات الاستثمار. وفي حين أن استحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة تعد مشابهة في طابعها، فإنه لا توجد مخصصات مالية مماثلة تُسدَّد أثناء سنوات خدمة الموظفين. وعوضاً عن ذلك، تُدرَج هذه التكاليف في الميزانية وتُحدد لها مخصصات في السنة التي يستخدم فيها الموظفون الذين تقاعدوا بالفعل هذه الاستحقاقات. وقد أدى تطبيق هذا النهج بدفع الاستحقاقات أولاً بأول إلى تراكم مبلغ الـ ٢ ٤٣٠,٩ مليون دولار الحالي كاستحقاقات مالية غير ممولة متعلقة باستحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. ومن المتوقع أن يستمر تزايد هذه الالتزامات غير الممولة، والاحتياجات من الميزانية ذات الصلة المطلوبة للوفاء بتكاليف الاستحقاقات، مع تقاعد المزيد من الموظفين وإضافتهم إلى جماعة المشتركين في التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، ومع استمرار تزايد تكاليف الخدمات الطبية نتيجة التقدم في التكنولوجيات الطبية والعقاقير التي يصفها الأطباء، ومع الزيادة في استخدام الخدمات الطبية نتيجة تحسُّن معدل العمر المتوقع.

٢٢ - وفي سبيل معالجة المستوى المتزايد من الالتزامات غير الممولة المتعلقة ببرنامج التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، أوصى الأمين العام، في تقريريه بشأن الالتزامات المتعلقة باستحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة والتمويل المقترح لها (A/60/450 و Corr.1 و A/61/730)، بالموافقة على عدد من المقترحات بالبدء في إقرار وتمويل التزامات الأمم المتحدة المتعلقة باستحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، مع التوصية أيضا بإجراء تغييرات متوقعة في شروط الأهلية ومستويات الاشتراك للموظفين المعيَّنين حديثاً بغية احتواء التكاليف المقبلة.

٢٣ - وأقرت الجمعية العامة في الجزء الثالث من قرارها ٦٠/٢٥٥، وقد نظرت في تقرير الأمين العام (A/60/450 و Corr.1)، وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/60/7/Add.11)، بالالتزامات المستحقة المتعلقة باستحقاقات نهاية الخدمة التي أوردها الأمين العام في تقريره، وطلبت إلى الأمين العام أن يتخذ الخطوات اللازمة للكشف عن هذه الالتزامات في البيانات المالية للأمم المتحدة. ونتيجة لذلك، أوردت الالتزامات المستحقة للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة المتعلقة بالميزانية العامة والأموال الخارجة عن الميزانية، وقدرها ٢ ٠٤١,٣ مليون دولار، في البيانات المالية لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (انظر A/63/5 (Vol.I)). وبالإضافة إلى ذلك، وبناءً على حسابات الالتزامات المُرَحَّلة إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ التي أجراها خبراء اكتواريون استشاريون،

أورد مبلغ ٤٠٩,٩ مليون دولار من الالتزامات المستحقة المتعلقة بعمليات حفظ السلام في البيانات المالية لعمليات حفظ السلام للسنة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ (انظر A/63/5 (Vol.II)).

٢٤ - وفي القرار ٦١/٢٦٤، وافقت الجمعية العامة، وقد نظرت في تقرير الأمين العام A/61/730 وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/61/791)، على إنشاء حساب خاص منفصل ومستقل لتسجيل الالتزامات المستحقة المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة وتقديم بيان بالمعاملات التي تمت في هذا الصدد، ووافقت أيضاً على التغييرات المدخلة على الأحكام المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة بالنسبة للموظفين الجدد المعينين في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ أو بعده. ولاحظت الجمعية العامة، في القرار ذاته، تزايد تكاليف البرنامج ومقترحات التمويل التي أوردها الأمين العام في تقريره.٥ وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يتحقق من الالتزامات المستحقة باستخدام البيانات الراهنة وأن يطبق المنهجية الاكتوارية التي تنص عليها المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وأن يقدم إلى الجمعية العامة، في دورتها الثالثة والستين، تقريراً تفصيلياً، يتضمن أرقاماً قام بمراجعتها مجلس مراجعي الحسابات، عن نتيجة التحقق من الالتزامات وحالتها، وكذلك معلومات إضافية عن خيارات التمويل. وطلبت الجمعية أيضاً إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن التدابير الرامية إلى خفض تكاليف المنظمة المتصلة بخطط الرعاية الصحية، وأن يقدم معلومات وتحليلات شاملة تستند، في جملة أمور، إلى نتائج التقييم الاكتواري لخطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، فيما يتعلق بخيارات التمويل المصنفة بحسب مصدر التمويل، وأن يقدم أيضا استراتيجيات للاستثمار فيما يتعلق بصندوق الأموال الاحتياطية. ونظراً للطبيعة الشاملة لهذه الطلبات وما تتسم به العوامل التي تقوم عليها من تعقيد، تأجل تقديم التقرير المطلوب إلى الدورة الرابعة والستين حتى يتسنى للأمانة العامة استعراض المكونات المختلفة لالتزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، وتقييم استراتيجيات لبدائل التمويل واحتواء التكلفة. ويقدِّم هذا التقرير، لنظر الجمعية، المعلومات الإضافية التي طلبت في القرار ٦١/٢٦٤. ويُطلب إلى الجمعية أن توافق على التوصيات المستكملة للبدء في تمويل التزام الأمم المتحدة المتعلق باستحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة.

ثالثا – التقييم المستكمل والمتحقق منه لالتزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة

٢٥ – يحدد قيمة استحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، في المستقبل، اكتواريون محترفون يأخذون في الحسبان العديد من العوامل، من بينها العمر المتوقع والارتفاع المنظور في التكاليف الطبية. وبعد ذلك تُخفض الاستحقاقات المقبلة لكي تعادل القيمة الحالية باستخدام معدل خصم مناسب، ويرد المبلغ الناتج (وهو القيمة الحالية للاستحقاقات المقبلة) في البيانات المالية لمراجعة الأمم المتحدة على أنه من الالتزامات المستحقة. وقد أفاد الأمين العام بأن الالتزامات المستحقة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥المتصلة باستحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة من جميع مصادر التمويل بلغت ٢ ٠٧٢,٨ مليون دولار (انظر A/61/730). وبلغت القيمة الاكتوارية المستكملة لهذه الالتزامات ٢ ٤٣٠,٩ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وتمثل هذه الأرقام صافي التزامات المنظمة بعد خصم مساهمات المتقاعدين التي يتوقع أن تبلغ ٦٠٦,٢ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٧٢٢,٧ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وحددت كلا التقييمين، بشكل مستقل، مؤسسة اكتوارية محترفة تستخدم طريقة ''الرصيد الدائن المسقط حسب الوحدة'' لتقييم استحقاقات المعاشات التقاعدية واستحقاقات ما بعد الخدمة، وهي المنهجية الاكتوارية التي تنص عليها المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٢٦ – ووفقا لقراري الجمعية العامة ٢٦٤/٦١ و ٢٥٥/٦٠، فُتح حساب خاص لتسجيل معاملات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة والالتزامات ذات الصلة. ونتج عن توزيع الالتزامات على جميع مصادر التمويل إيراد ما مجموعه ٢ ٠٤١,٣ مليون دولار (١ ٨٢١,٤ مليون دولار من الميزانية العادية و ٢١٩,٩ مليون دولار من أموال خارجة عن الميزانية) في بيان مالي جديد لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (انظر A/63/5 (Vol. I)، البيان العاشر). وقدرت الالتزامات المتصلة بأموال حفظ السلام البالغة ٣٨٩,٦ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، طبقا لخبراء اكتواريين استشاريين، بمبلغ ٤٠٩,٩ مليون دولار عند ترحيلها إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ (انظر A/63/5 (Vol. II)، البيان الثالث والعشرون). أما المبلغ المتصل بعمليات حفظ السلام في السنة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ فقدره ٤٥٢,٣ مليون دولار.

٢٧ – ووفقا لقرار الجمعية العامة ٢٦٤/٦١، قام مجلس مراجعي الحسابات، في إطار مراجعة حسابات البيانات المالية عن الفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر

٢٠٠٧، بإقرار صحة التزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة الواردة في تلك البيانات. وأُقرّ بصحة الالتزامات المتعلقة بأنشطة حفظ السلام في إطار مراجعة حسابات البيانات عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/ يونيه ٢٠٠٨، وستشكل القيم المستكملة أيضا جزءا من مراجعة حسابات البيانات المالية لحفظ السلام للسنة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وقد قام المجلس، نتيجة لمراجعة الحسابات التي أجراها، بالتحقق من صحة الالتزامات وعرضها في البيانات المالية وبإقرارها.

٢٨ - ويرد فيما يلي مقارنة بين عناصر الالتزامات المستحقة للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ لجميع مصادر الأموال:

(بالآف دولارات الولايات المتحدة)

	الالتزامات المستحقة، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥			الالتزامات المستحقة، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧		
	إجمالي الالتزام	حصة المتقاعدين	حصة المنظمة	إجمالي الالتزام	حصة المتقاعدين	حصة المنظمة
المتقاعدون الحاليون	١ ٢٨٨ ٣٠٧	٢٩٩ ١٧٦	٩٨٩ ١٣١	١ ٦٦٦ ٨٥٨	٣٨٨ ١٢٩	١ ٢٧٨ ٧٢٩
الموظفون العاملون المؤهلون حاليا	٦٣٤ ٤٠١	١٤١ ٤٩٤	٤٩٢ ٩٠٧	٦٣٤ ٠٢٢	١٤٣ ٣٤١	٤٩٠ ٦٨١
الموظفون العاملون غير المؤهلين بعد للتقاعد	٧٥٦ ٢٨٩	١٦٥ ٤٩٨	٥٩٠ ٧٩١	٨٥٢ ٧٣٣	١٩١ ٢٧٣	٦٦١ ٤٦٠
المجموع	**٢ ٦٧٨ ٩٩٧**	**٦٠٦ ١٦٨**	**٢ ٠٧٢ ٨٢٩**	**٣ ١٥٣ ٦١٣**	**٧٢٢ ٧٤٣**	**٢ ٤٣٠ ٨٧٠**

وبلغت الزيادة العامة في الالتزامات من سنة ٢٠٠٥ إلى سنة ٢٠٠٧ حوالي ١٧ في المائة وهي تعكس استكمالا لبيانات التعداد، وتغيرات في اتجاهات التكاليف الطبية، وتحديثا للافتراضات الديمغرافية لمواءمتها مع التغييرات الأخيرة التي طرأت على معدل الوفيات ومع افتراضات أخرى وضعها الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة. ولم تغير نسبة الخصم المستخدمة لتحديد القيمة الحالية لالتزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة من ٥,٥ في المائة التي استخدمت لسنة ٢٠٠٥، حيث أن هذه النسبة تتسق عموما مع المؤشرات المرجعية، كما أنها تتيح التطابق وإمكانية المقارنة مع تقييم الالتزامات السابقة. وكجزء من الإقرار بصحة التزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، أحاط مجلس مراجعي الحسابات علما باستخدام معدل الخصم هذا، وأشار إلى أن هذا الخيار لا يتعارض مع مبدأ الحرص المحدد في الحاشية ٢ (أ) '٢' للبيانات المالية كما أنه يمكن من مقارنة الالتزام بطريقة أسهل مع مرور الزمن (A/63/5 (Vol.I)، الفصل الثاني، الفقرة ١٢٠).

٢٩ - ويتأثر تقييم التزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة بشدة بالتغيرات التي تطرأ على معدل الخصم. وعلى سبيل المثال، يؤدي انخفاض بنسبة ١ في المائة في معدل الخصم إلى زيادة في تقييم الالتزام بنسبة تعادل ١٩ في المائة، مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة الالتزام من مبلغ ٤٣٠,٩ ٢ مليون دولار إلى حوالي ٩٠٠ ٢ مليون دولار. وبالمِثل، تؤدي زيادة بنسبة ١ في المائة في معدل الخصم إلى انخفاض الالتزام بنسبة ١٥ في المائة ليصبح حوالي ٠٦٥ ٢ مليون دولار. وتتطلب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام تخفيض الالتزامات المتعلقة باستحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة عن طريق استخدام معدلات خصم على أساس السندات الحكومية و/أو سندات الشركات. وما برحت الأمم المتحدة تحدد معدلات الخصم على أساس سندات الشركات العالية القيمة. غير أن أسعار سندات الشركات يمكن أن تكون متقلّبة مما قد يؤدي إلى تقلب كبير في التقييم. وعادة ما تكون أسعار السندات الحكومية أدنى من أسعار سندات الشركات؛ ولهذا فإن تطبيق معدل خصم يرتكز على أسعار السندات الحكومية سيؤدي إلى تقييم أعلى كثيرا لالتزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، مما يؤثر بدرجة أكبر على البيانات المالية للمنظمة. ونظرا للتقلب الذي تشهده الأسواق المالية حاليا وللأثر المحتمل لاختيار معدل خصم على تقييم الالتزامات وقابليتها للمقارنة، تُتخذ حاليا ترتيبات لتحديد ما إذا كان بوسع لجنة الاكتواريين التابعة للصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، التي تتألف من عدد الاكتواريين البارزين، أن تقر، بالتشاور مع دائرة إدارة الاستثمارات التابعة للصندوق، بصحة حسابات وافتراضات الاكتواريين المستخدمة لتحديد الالتزامات المقبلة للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة.

٣٠ - وفي الوقت الذي تواصل فيه تكاليف التأمين الصحي الارتفاع بسرعة في مختلف أنحاء العالم، وتزداد عموما بمعدلات تفوق بكثير معدل التضخم العام، فإن الشيء نفسه ينطبق على تكاليف توفير استحقاقات التأمين الصحي للموظفين العاملين والمتقاعدين. ويرتقب أن يستمر هذا الاتجاه في المستقبل، تغذيه أوجه التقدم في التكنولوجيا الطبية والعقاقير الموصوفة طبيا والزيادة في استخدامها نتيجةً لزيادة معدل العمر المتوقع. وفي حالة الأمم المتحدة، يتزايد هذا الاتجاه حدة بسبب التكوين الديمغرافي لفئة الموظفين المشمولين بالتأمين العاملين والمتقاعدين ولأن عدد المشاركين في التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة سيستمر في الارتفاع. (سيبلغ أكثر من ٤٥ في المائة من الموظفين العاملين حاليّا، على الأقل، سن التقاعد المبكر خلال السنوات العشر المقبلة شريطة بقائهم في الخدمة). وإضافة إلى ذلك، أدت مبادرة إصلاح الموارد البشرية الأخيرة الهادفة لتنسيق العقود إلى تحويل عقود أكثر من ٥٠٠ ٥ موظف من ذوي التعيينات المحددة المدة وغير

المؤهلين لاستحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، إلى عقود محددة المدة مع إمكانية الاستفادة من هذه الاستحقاقات. ولا تخول الخدمة السابقة في إطار تعيين محددة المدة الانتفاع من هذه الاستحقاقات ولكن سينظر في جميع أشكال الخدمة بعد تاريخ التحويل لتحديد الأهلية. وفي حين أن أثر هذه المبادرة على الالتزامات المتعلقة بالتأمين سيتوقف في نهاية المطاف على التكوين الديمغرافي لهذه الفئة وأنماط انتهاء خدمتها، فإن ثمة تقديرا عاما بأن الزيادة ذات الصلة في الالتزامات المستحقة للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة ستبلغ حوالي ١٨,٥ مليون دولار في السنة عن الخدمة المكتملة بموجب العقود الجديدة.

٣١ - وما لم يبدأ تمويل التزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة مع الاستثمار الفعالي للأموال ذات الصلة، فإن الاحتياجات النقدية السنوية لهذه الاستحقاقات ستواصل التزايد بسرعة كبيرة، فارضة ضغطا على الميزانيات المقبلة لا يني عن التزايد. ونظرا للنمو المتوقع في تدفقات النفقات خلال فترات السنتين المقبلة، شدد مجلس مراجعي الحسابات على ضرورة أن تعتمد الأمم المتحدة خطة تمويل متعلقة باستحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. وتبعا لذلك، أدرج المجلس توصية بأن تعتمد المنظمة استراتيجية تمويل لالتزاماتها المتعلقة باستحقاقات نهاية الخدمة وما بعد التقاعد (انظر A/63/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة ٦٧).

٣٢ - ويمثل استحقاق التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة التزاما تعاقديا هاما يشكل جزءا من مجموعة التعويضات الكاملة المقدّمة للموظفين. وإذا أريد ضمان قدرة البرنامج المالية على البقاء، يجب إدارة التكاليف بحيطة عن طريق الجمع بين احتواء التكاليف وتقاسمها ومبادرات التمويل. وترد بإيجاز تدابير احتواء التكاليف وتقاسم التكاليف التي اتخذتها المنظمة أو التي هي بصدد اتخاذها في الفرع الرابع أدناه. وترد استراتيجيات التمويل البديلة في الفرع السادس. ولا يمكن تغطية الالتزامات المتعلقة باستحقاقات البرنامج بطريقة منهجية ومنظّمة على الأمد الطويل إلا عن طريق تنفيذ استراتيجية تمويل طويلة الأمد والاستثمار الفعّال للأموال ذات الصلة.

رابعا - التدابير الهادفة لتقليل تكاليف المنظمة المتصلة بالخطط الصحية والتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة

٣٣ - يقع احتواء التكاليف في صميم شواغل الأمم المتحدة في سياق الحفاظ على تغطية الموظفين والمتقاعدين بتأمين صحي سليم مع تقليص أثرها المالي على المنظمة في إطار ظروف شهدت خلال السنوات العشر الأخيرة ارتفاعا في التكاليف الطبية في مختلف أنحاء العالم

بمعدلات أعلى بكثير من التضخم العام. ويجري التحكم في تكاليف التأمين الصحي من خلال طريقة تنظيم برامج التأمين الصحي والاستعراض الجاري للمخصصات والاستحقاقات التي تعرضها مختلف الخطط التي يشملها البرامج. وتأخذ استعراضات الأحكام المتعلقة بالاستحقاقات في الاعتبار أن الخدمة المدنية المقارنة تدفع نسبة تتراوح بين ٧٢ في المائة و ٧٥ في المائة من متوسط الأقساط لاستحقاقات التأمين الصحي، بينما ينص مخطط اقتسام التكاليف بحد أقصى، في إطار خطط الأمم المتحدة، على أن تدفع المنظمة ٦٦,٦٧ في المائة من تكاليف الرعاية الصحية. ومع أن الاستعراضات الأخيرة أكدت أن خطط التأمين الصحي المعتمَدة في الأمم المتحدة لا تزال متمشية مع البرامج التي تقدمها المنظمات والكيانات الحكومية الكبيرة الأخرى من حيث الحماية التي يوفرها التأمين الصحي المقدَّم ومن حيث نمط سداد نفقات المطالبات الصحية، فقد أُجري عدد من التغييرات خلال السنوات الأخيرة لتحديث أحكام الخطط الصحية ولاحتواء التكاليف. ووفقا للطلب الذي يتضمنه قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٦١، يرد أدناه وصف عام للوفورات في التكاليف المستمدة من هيكل البرامج وعرض موجز لبعض مبادرات احتواء التكاليف التي اتُّخذت خلال السنوات القليلة الماضية.

٣٤ - خطط التأمين الذاتي - إن برامج الأمم المتحدة للاستحقاقات الصحية، على النحو المشار إليه في التقرير السابق (A/61/730)، ليس مؤمنا عليها وإنما هي ممولة تمويلا ذاتيا، أي أن المطالبات تمول مباشرة عن طريق جمع الأقساط التي يتم تقاسمها بين الموظفين والمتقاعدين والمنظمة وفقا لنسب اقتسام التكاليف التي أقرتها الجمعية العامة. ونظرا لكون المنظمة ممولة تمويلا ذاتيا، فإنها تستفيد من تدفقات نقدية أكثر ملاءمة وتتفادى التكاليف المرتبطة بالنفقات العامة لشركات التأمين وهوامش أرباحهم. وعلى سبيل الإيضاح، ففي خطط الأمم المتحدة المعتمَدة في الولايات المتحدة الأمريكية، تتعلق نسبة تتراوح بين ٤ في المائة و ٦ في المائة من مجموع تكاليف الخطط بالرسوم الإدارية المدفوعة لطرف إداري ثالث. وعلى سبيل المقارنة، يبين تقرير[(١)] صدر مؤخرا عن اتجاهات التكاليف الطبية في الولايات المتحدة أن ١٣ في المائة من متوسط أقساط التأمين الصحي تدفع لسداد نفقات شركات التأمين الصحي. وإذا استخدمنا هذا الرقم كمؤشر، فإن الوفورات في التكاليف السنوية مجتمعة الناتجة عن الهيكل الممَّول ذاتيا لخطط الأمم المتحدة التي توفّر التغطية داخل الولايات المتحدة، يمكن أن تقدر بأكثر من ١١ مليون دولار في السنة للأمم المتحدة والمشاركين في خططها. وعلى الرغم من أنه لا يمكن تقدير الوفورات التي تتيحها الخطط خارج الولايات المتحدة، لعدم توفر

(١) PricewaterhouseCoopers, Health Research Institute, *Behind the Numbers: Medical Cost Trends for 2009* (June 2008).

مؤشرات مماثلة، فمن المسلم به أن الخطط الممولة ذاتيا تقل تكاليفها الكليةعن الخطط المؤمن عليها.

٣٥ - ترتيبات مع طرف إداري ثالث - في حين أن برامج الأمم المتحدة للاستحقاقات الصحية ممولة تمويلا ذاتيا، فإن الأمم المتحدة تتعاقد عموما مع شركات كطرف إداري ثالث من أجل الإدارة العامة لمختلف الخطط الطبية وخطط طب الأسنان وللفصل في المطالبات. ويجري اختيار هذه الأطراف الإدارية الثالثة على أساس مدى اتساع شبكاتها والخصومات المتصلة بها، وقدرتها على البت في مطالبات عالمية، ومستوى وجودة الخدمات التي تقدمها. وعلى سبيل المثال، لدى شركتي إدارة خطط التأمين الصحي المتاحة للموظفين في مقر الأمم المتحدة شبكات واسعة النطاق في الولايات المتحدة تقدّم خصومات تتراوح بين ٥٠ و ٥٤ في المائة من التكاليف الطبية، وتمثل وفورات مجتمعة للخطط (أي للأمم المتحدة وللمشاركين في خططها) يبلغ مجموعها حوالي ٦٥ مليون دولار خلال فترة الاثني عشر شهرا الممتدة من آذار/مارس ٢٠٠٨ إلى شباط/فبراير ٢٠٠٩. وسنة ٢٠٠٩، أُدخل تغيير في ترتيبات برنامج التأمين الطبي مع الأطراف الإدارية بشأن خطة طبية متَّبَعة في الولايات المتحدة يُنتظر أن يؤدي إلى تخفيض تكاليف المطالبات الطبية مستقبلا بمبلغ إضافي قدره ٢ مليون دولار في السنة نتيجة لتطبيق معدلات خصم أكثر مواتاة.

٣٦ - والخصومات، إذا كانت متاحة، ليست ذات شأن ولا يسهل تقييمها من حيث الكمّ في برامج التأمين الصحي التي توفر تغطية خارج الولايات المتحدة. وغير أن استخدام أخصائيين البت في المطالبات الصحية إلى جانب الوفورات التي تتحقق عن طريق الشبكة وغيرها من الخصومات، يكفل أيضا الحفاظ على سرية المعلومات الواردة في المطالبات، وتوفير التغطية الفعالة وسداد المدفوعات لمقدمي الخدمات، كما يوفّر فوائد متصلة بتكنولوجيا الحاسوب المتقدّمة التي يستحدثها الطرف الإداري ويستخدمها والتي تشمل القدرة على الكشف عن الغش. ونظرا لهذه المزايا والوفورات المحتملة التي يرتقب جنيها نتيجة لمعالجة المطالبات بمزيد من الصرامة وبمعايير موحّدة أكثر، عيّنت الأمم المتحدة سنة ٢٠٠٩ طرفا إداريا ثالثا لخطة التأمين الصحي للموظفين المحليين العاملين في مراكز عمل معينة خارج المقر. وكان موظفو الأمم المتحدة يديرون داخليا الخطة، التي تشمل أكثر من ١٦ ٦٠٠ موظف ومتقاعد (إضافة إلى المُعالين). وكان من المقرر أن يبدأ الانتقال المتعدد المراحل نحو الطرف الإداري الثالث فيما يتعلق بالبت في المطالبات والخدمات الإدارية ذات الصلة في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٩، وأن يكتمل في الربع الأول من سنة ٢٠١٠.

٣٧ - وفي الأماكن التي لا يستخدم فيها طرف إداري ثالث، مثل جنيف، فإن الأمم المتحدة، مع ثلاث منظمات أخرى لديها خطط للتأمين الذاتي ومقرها جنيف (منظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية/الاتحاد الدولي للاتصالات والمنظمة الأوروبية للبحوث النووية)، وقد تفاوضت لإبرام اتفاقات مع هيئات كبيرة تقدم خدمات الرعاية الصحية في منطقة جنيف. وفيما يخص الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، فقد أتاحت هذه المفاوضات كبح الارتفاع في التكاليف الصحية السنوية إلى ما دون ٢ في المائة، وهذه النسبة مواتية جدا إذا أُخذ في الاعتبار أن الزيادة في الرقم القياسي الحالي لأسعار الاستهلاك أكثر من ٢ في المائة وأن متوسط معدل التضخم الطبي المسجل لفترة ١٠ سنوات لهذه المنطقة هو ٥ في المائة. وتُقدّر الوفورات في التكاليف السنوية ذات الصلة لعامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ بمبلغ ٠٠٠ ٣٥٢ دولار. ويسعى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى مواصلة توسيع شبكة مقدمي الخدمات الصحية باتفاقات من هذا القبيل، تعمل المستشفيات والعيادات والصيدليات والمختبرات والمستوصفات ومراكز الأشعة ومراكز النقاهة والتأهيل.

٣٨ - وإلى جانب الهيكل الإداري العام لبرامج التأمين الصحي للأمم المتحدة المشار إليه أعلاه، تتوقف تكلفة هذه البرامج التي تتكبدها المنظمة أيضا على: (أ) عدد الأفراد الذين يستفيدون في الحاضر والمستقبل من تغطية البرامج كما تحددها أحكام الأهلية؛ و (ب) مستوى تقاسم التكاليف بين المشاركين والمنظمة؛ و (ج) مدى تنسيق الاستحقاقات بين خطط الأمم المتحدة والخطط الأخرى، بما في ذلك خطط التأمين الصحي الوطنية؛ و (د) الحالة الصحية العامة للمشاركين. ومن المتوقع أن تؤدي المبادرات المتخذة في كل من تلك المجالات في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩، على النحو الموصوف بإيجاز أدناه، عند إضافتها إلى التغيير في برنامج التأمين المذكور في الفقرة ٣٥، إلى تحقيق وفورات سنوية مجتمعة للخطط تقدر بما يتراوح بين ٦ ملايين دولار و ١٠ ملايين دولار في السنة وإلى احتواء الزيادة في التزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. وقد اتخذت المبادرات التالية منذ عام ٢٠٠٧:

(أ) أحكام الأهلية: وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٦٤/٦١، شُددت شروط الأهلية للاستفادة من التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة في ما يتعلق بجميع الموظفين المستقدمين حديثا ومعاليهم، وذلك اعتبارا من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ وأصبحت تتطلب ١٠ سنوات من الخدمة المدفوع عنها اشتراكات بدلا من ٥ سنوات. وستقلل أحكام الأهلية الأكثر صرامة هذه عدد الأفراد الذين سيغطيهم في نهاية المطاف برنامج التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة مما يؤدي إلى حصر النمو في التكاليف. وسيعتمد التأثير على التكاليف على أنماط التوظيف والتقاعد مستقبلا. بيد أنه يقدر، استنادا إلى أنماط التوظيف الحالية، أن يكبح هذا التغيير

النمو في التزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة بما يقارب ١٠٤ ملايين دولار اعتبارا من عام ٢٠١٢؛

(ب) تقاسم التكاليف:

'١' عملا بقرار الجمعية العامة ٦١/٢٦٤، تم تغيير مقدار مساهمة استحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة في ما يتعلق بالموظفين الجدد المعينين في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ أو بعده ليستند إلى استخدام معاش تقاعدي نظري يقابل فترة خدمة لا تقل عن خمسة وعشرين عاما بدلا من استخدام عدد سنوات الخدمة الفعلي عندما يكون هذا العدد أقل من ٢٥ عاما. وفي حين يصعب توقع الوفورات ذات الصلة مستقبلا، يزيد هذا التغيير من مستويات مساهمة الموظفين الذين يتقاعدون بعد أقل من ٢٥ سنة من الخدمة ويقلل بالتالي من حصة المنظمة من تكاليف التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة في ما يتعلق بهؤلاء المتقاعدين المقبلين؛

'٢' وفي ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ و ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩، أدرجت زيادات في المدفوعات والتأمينات المشتركة والمخصصات القابلة للخصم في الخطط الطبية لمقر الأمم المتحدة من أجل استكمال هذه المخصصات. وتقدر الوفورات الناتجة عن الخطة ذات الصلة بمبلغ ٣ ملايين دولار سنويا؛

(ج) تنسيق الاستحقاقات: تتضمن خطط الأمم المتحدة للتأمين الصحي تنسيقا معياريا لأحكام الاستحقاقات يتبع منهجيات صناعة التأمين لتحديد أي من خطط التأمين تدفع أولا عندما يكون الفرد مشمولا بخطة للأمم المتحدة وخطة تأمين صحي لكيان آخر، في آن واحد، ولضمان عدم تجاوز مجموع مدفوعات الاستحقاقات ١٠٠ في المائة من مجموع المصروفات التي تكبدها المشترك. وفي حالة المتقاعدين، تكون خطط الأمم المتحدة بمثابة هيئة تأمين ثانوية عندما ينضم المتقاعدون إلى مخططات التأمين الصحي الوطني المتوفرة، لذا يشجع المتقاعدون على الالتحاق بهذه المخططات بالقدر الذي يكونون فيه أهلا لذلك. ويجرى استطلاع إمكانية تعزيز التنسيق من هذا النوع حيث أنه ينطوي على إمكانات خفض التكاليف؛

(د) صحة المشترك: أُدرجت إدارة المرض ومبادرات الحفاظ على الصحة في خطط الأمم المتحدة للتأمين الصحي في الولايات المتحدة اعتبارا من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وتهدف هذه البرامج إلى تخفيض تكلفة التأمين الصحي من خلال الوقاية أو التقليل من الإصابة بالمرض ومن خلال ضمان اتباع النهج الأكثر فعالية لإدارة المرض. وفي حين

لا يمكن القضاء على الإصابة بالمرض، فإن برامج الحفاظ على الصحة تسعى إلى خفض الإصابة بأمراض يمكن الوقاية منها وتعد نذيرا لظروف طبية أكثر خطورة وتكلفة. وبالإضافة إلى ذلك، تسعى برامج إدارة المرض إلى الوقاية من الأمراض المزمنة كالربو وقصور القلب الاحتقاني من التدهور وتكبد تكاليف أعلى من أي وقت مضى. وتفيد التقارير أنه عندما يكتمل نمو هذه الأنواع من برامج إدارة الصحة فإنها تولد وفورات تتراوح بين ٢,٥ في المائة و ٥ في المائة من التكاليف الصحية للموظفين العاملين والمتقاعدين، مما يؤدي إلى إمكان تحقيق وفورات سنوية تتراوح بين ٣ ملايين دولار و ٦ ملايين دولار لصالح الأمم المتحدة والمشتركين في الخطة من الموظفين العاملين والمتقاعدين، مع تخفيضات في التكلفة الأولية في سنة التنفيذ الأولى تقدر بمليون دولار تقريبا. وفي حين لا تتوفر برامج مماثلة حاليا خارج الولايات المتحدة، فقد أدرجت تدابير وقائية في عدد من برامج التأمين الصحي التي يتوقع أن تتحقق فيها فوائد فيما يتعلق بالتكلفة.

خامسا – تمويل سداد الالتزامات أولا بأول في مقابل التمويل الكلي أو الجزئي

٣٩ – على غرار الرواتب والمعاشات التقاعدية، تجنى استحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة خلال سنوات عمل الموظف. وخلافا للرواتب والمعاشات التقاعدية، لا تدرج استحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة في ميزانية العام الذي تستحق فيه بل تمول في العام الذي يستخدم فيه المتقاعدون الاستحقاقات. ويعرف هذا النهج التمويلي بـ ”سداد الالتزامات أولا بأول“ إذ لا يتوفر من الأموال إلا ما يكفي لتغطية تكاليف العام الحالي دون إيلاء الاعتبار إلى الالتزامات المتراكمة أو التكاليف المقبلة. وفي الواقع، يكفل هذا الترتيب التمويلي تمويل التكاليف الحالية دون أن يؤدي إلى تراكم أي احتياطي.

٤٠ – وكما هو الحال بالنسبة إلى كفيلين آخرين لبرامج التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، أخذت الأمم المتحدة في استخدام هذا النهج في سداد الالتزامات أولا بأول منذ إنشاء برنامج التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. ولسنوات عديدة، شكلت تكلفة الرعاية الصحية للمتقاعدين جزءا صغيرا نسبيا من النفقات السنوية، ولم تكن استراتيجية تمويل سداد الالتزامات، أولا بأول، التي تتحمل الميزانية العادية تكاليفها كاملة، تشكل أي عسر مالي. ولكن في السنوات الأخيرة، أدت الزيادة الكبيرة في تكاليف الرعاية الصحية، بجانب الاتجاه التصاعدي في العمر المتوقع والنمو في عدد المتقاعدين الذين يغطيهم التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، إلى تكاليف كبيرة في سداد الالتزامات أولا بأول يتوقع أن تستمر في الارتفاع في السنوات المقبلة، مما يجعل من الضروري استعراض استمرار صلاحية هذا النهج التمويلي والنظر في البدائل الممكنة.

٤١ - وتتمثل الميزة الوحيدة من تمويل استحقاقات التأمين الصحي للمتقاعدين من خلال سداد الالتزامات أولا بأول في أنه أقل تكلفة على المدى القصير. أما على المدى الأطول، فإن التمويل الجزئي أو الكامل لهذه الاستحقاقات لدى تراكمها هو أوفر من الناحية الاقتصادية لأن أرباح الاستثمار تعمل على الحد من احتياجات الميزانية. ويؤدي توفير التمويل في كل عام فورا إلى تقليل الالتزامات غير الممولة الطويلة الأجل، ومن خلال الاستثمار النشيط، تدفع العائدات في النهاية حصة كبيرة من تكاليف الرعاية الصحية للمتقاعدين. فعلى سبيل المثال، يمكن دفع الالتزامات المستحقة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، البالغة ٢,٤ بلايين دولار، من خلال المساهمات الحالية المدرجة في الميزانية والبالغة ١,٨ بليون دولار مع افتراض تحقيق عائدات استثمار مشابهة لتلك التي حققها في الماضي الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة. ويرجع ذلك إلى أن إيرادات الاستثمار تصبح مصدر تمويل آخر للاستحقاقات، فتحل محل المساهمات التي تصبح لولا ذلك مطلوبة من الأنصبة المقررة مستقبلا على الدول الأعضاء.

٤٢ - ومع أن تمويل سداد الالتزامات أولا بأول مفيد على المدى القصير، فإنه يتسم بعدة عيوب. ومن العيوب المهمة أن احتياجات الميزانية تزداد بسرعة بمرور الوقت، مع ازدياد عدد الموظفين المتقاعدين وطول عمرهم ومع استمرار زيادة التضخم في التكاليف الطبية بمعدلات أعلى بكثير من التضخم العام. وبالإضافة إلى ذلك، فبما أن هذا النهج لا يمول الالتزامات المقبلة، تستمر الالتزامات غير الممولة الواردة في بيانات المنظمة المالية في الارتفاع بسرعة. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن تزيد ميزانية السنتين لعامي ٢٠٠٨-٢٠٠٩ البالغة ١٠٢,١ مليون دولار لتكاليف سداد الالتزامات أولا بأول بالنسبة إلى جميع مصادر التمويل بحيث تتجاوز ٦٠٠ مليون دولار مع حلول فترة السنتين ٢٠٣٦-٢٠٣٧، مع توقع أن يرد ما يزيد على ١١ بليون دولار من الالتزامات غير الممولة في بيانات الأمم المتحدة المالية بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٣٧. وترد هذه الإسقاطات المتعلقة بتكاليف سداد الالتزامات أولا بأول والالتزامات غير الممولة في الشكلين الأول والثاني أدناه.

الشكل الأول

التوقعات المتعلقة بتكاليف سداد الالتزامات أولا بأول لمدة ثلاثين عاما

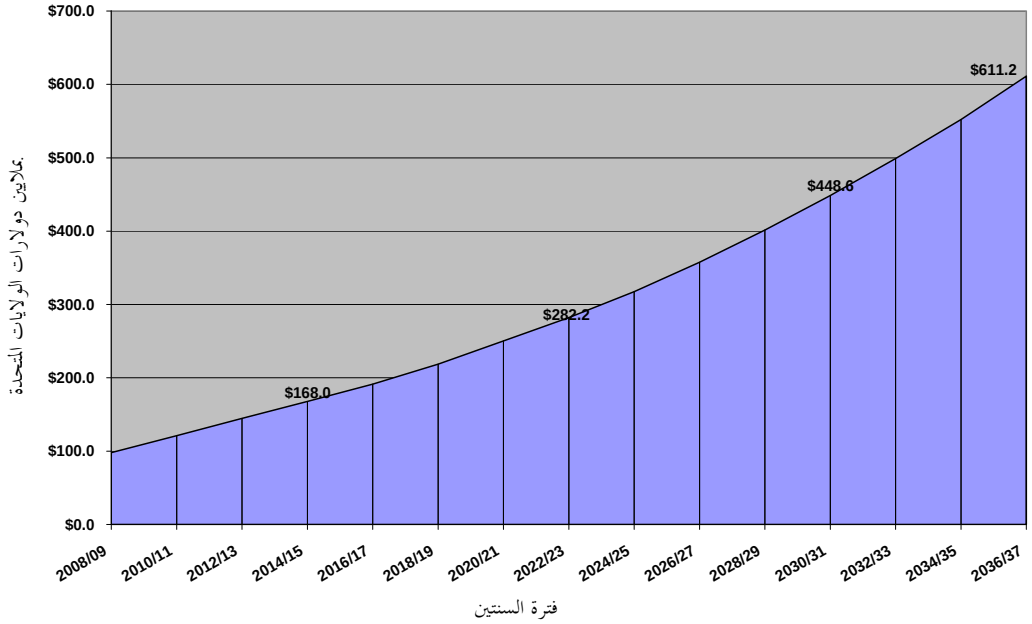

الشكل الثاني

التوقعات المتعلقة بالتزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة المستحق لمدة ثلاثين عاما

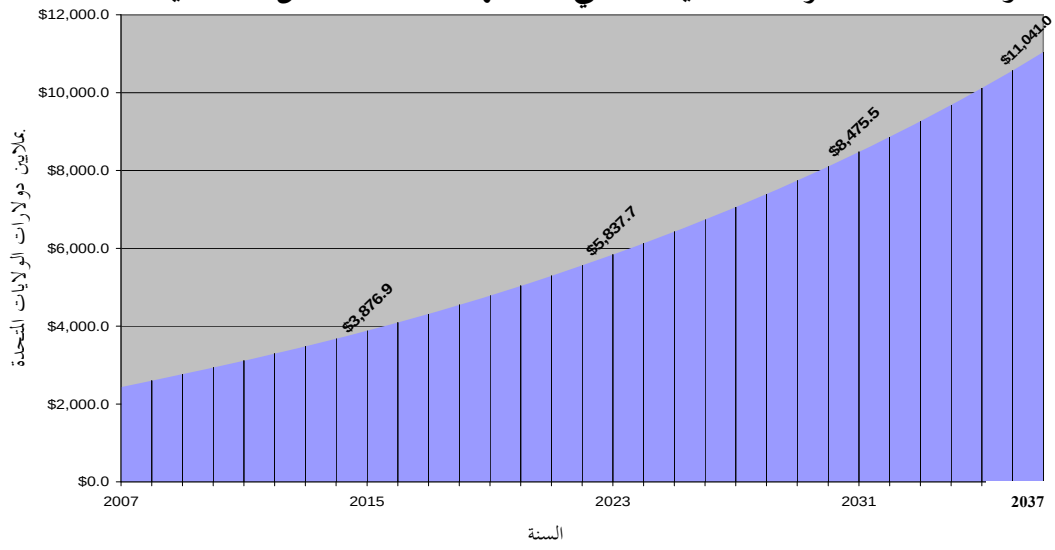

٤٣ - ويؤدي نهج سداد الالتزامات أولا بأول أيضا إلى عدم اتساق التكاليف مع الأنشطة البرنامجية إذ تحوّل تكاليف استحقاقات المتقاعدين إلى أنصبة مقررة في السنوات المقبلة تقتطع من الدول الأعضاء لتغطية المصروفات المصنفة ''مصروفات خاصة''، بدلا من إدراجها كتكاليف عامة للموظفين خلال حياة الموظفين العملية. ولا تتصل هذه المصروفات الخاصة بالعمليات الجارية وقت سداد المدفوعات لأنها تشكل استحقاقات لموظفين سابقين أدوا خدماتهم في سنوات خلت في إطار ميزانيات سابقة. ويشكل ذلك مسألة تمويل تنطوي على تحد خاص بالنسبة إلى احتياجات سداد الالتزامات أولا بأول المتعلقة بالموظفين الذين تقاعدوا من الأنشطة الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية أو أنشطة حفظ السلام التي توقفت منذ ذلك الوقت لأنه يجب، في هذه الحالات، تغطية التكلفة للمتقاعدين إما في إطار مشاريع وبرامج حالية غير متصلة، أو من خلال الميزانية العادية. ويمكن تفادي عدم الاتساق في التكاليف إذا ما مولت استحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة بالطريقة نفسها التي تمول بها استحقاقات التقاعد.

٤٤ - وكما هو واضح في حالة الأمم المتحدة، أدى نهج تمويل سداد الالتزامات أولا بأول أيضا إلى تراكم الالتزامات غير الممولة الكبيرة والمتزايدة لسداد استحقاقات الرعاية الصحية للمتقاعدين في المستقبل التي تم اكتسابها في الماضي. ومن المتوقع أن تستمر هذه الاتجاهات في المستقبل مما سيزيد من صعوبة عملية الإبقاء على تمويل سداد الالتزامات أولا بأول. واعترافا بالنمو المتسارع المتوقع في تدفقات النفقات في فترات السنتين المقبلة، أكد مجلس مراجعي الحسابات ضرورة أن تعتمد المنظمة استراتيجية لتمويل استحقاقاتها المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة.

٤٥ - وكما ذكر آنفا، فإن الاستمرار في اتباع نهج سداد الالتزامات أولا بأول لتمويل استحقاقات الرعاية الصحية للمتقاعدين ينطوي على مشاكل لعدد من الأسباب. فالنهج البديل - أي التمويل الكامل أو الجزئي لهذه الاستحقاقات كلما استحقت - يتجنب الوقوع في هذه المشاكل أو يخفف من أثرها، مؤديا إلى ما يلي:

(أ) معالجة كل من التكاليف الفورية والمقبلة؛

(ب) تعزيز اتساق التكاليف والأنشطة البرنامجية بحيث يجري تكبد تكاليف الاستحقاقات في إطار الميزانيات المناسبة؛

(ج) انخفاض احتياجات مساهمة الدول الأعضاء على المدى الطويل مع بدء تكملة الميزانيات من أرباح الاستثمار لتمويل جزء متزايد من الاستحقاقات السنوية ليصبح كبيرا في نهاية المطاف؛

(د) احتواء النمو في الالتزامات غير الممولة لاستحقاقات الرعاية الصحية بعد التقاعد كي لا تتحول إلى التزامات أكبر أهمية وحجما على عاتق الأمم المتحدة

٤٦ - أما التحديات المرتبطة بتمويل الكمية الكبيرة من الالتزامات التي استحقت مع تمويل الاستحقاقات المتعلقة بالخدمة الحالية أيضا فهي كبيرة، لكنها ستصبح أكبر أضعافا مضاعفة إذا تم تجاهلها. ويشار أدناه إلى استراتيجيات بديلة للتمويل تأخذ بعين الاعتبار توفر موارد موجودة، والأنماط الوظيفية المختلفة للموظفين الذين تغطيهم أنواع مختلفة من الصناديق، والمعوقات التي تعترض الموارد ككل في الأمم المتحدة.

سادسا - استراتيجيات تمويل استحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة

٣٠ - يملك الموظفون الذين يتقاعدون، بغض النظر عن مصادر التمويل، الخيار في أن تستمر تغطية التأمين الصحي من خلال التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة شريطة استيفائهم لمعايير الأهلية. وبالتالي، يعود المجموع البالغ ٤٣٠,٩ ٢ مليون دولار من التزامات التأمين الصحي المستحقة بعد انتهاء الخدمة اعتبارا من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ إلى استحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة التي تجمعت من جميع مصادر التمويل. على أن التكلفة الكاملة لاستحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة كانت تقع بكاملها حتى وقت قريب على عاتق الميزانية العادية. وفي حين أمكن تسوية هذه المسألة عندما كان عدد المتقاعدين وتكاليف الاستحقاقات ذات الصلة قليلة نسبيا، تتزايد الصعوبات أمام الإبقاء على هذا الوضع بالنظر إلى الزيادة الكبيرة في تكاليف التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة في ما يتعلق بالأموال الخارجة عن الميزانية وعمليات حفظ السلام، والزيادات الإضافية المتوقعة على أساس استقدام موظفين إضافيين في إطار توسيع أنشطة حفظ السلام.

٤٨ - وكجزء من تقييم التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة لعام ٢٠٠٧، طلب من الاكتواري أن يوزع التزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة بين الميزانية العادية، والأموال الخارجة عن الميزانية، وعمليات حفظ السلام لتيسير إجراء تحليلات إضافية وكي تنعكس الالتزامات على نحو سليم في البيانات المالية ذات الصلة. وفيما يلي نتائج هذا التوزيع:

التزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة المستحقة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧

(المبالغ بملايين دولارات الولايات المتحدة)

	الميزانية العادية		الموارد الخارجة عن الميزانية		حفظ السلام		المجموع	
	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ
المتقاعدون الحاليون	٦ ١٧٥	٩٨٤,٨	٦٤٢	١٠٢,٢	١ ٢٠٢	١٩١,٧	٨ ٠١٩	١ ٢٧٨,٧
الموظفون العاملون:								
المؤهلون للتقاعد	١ ٧١٠	٣٩١,٣	٢٠٧	٣٩,٩	٤٠٥	٥٩,٥	٢ ٣٢٢	٤٩٠,٧
غير المؤهلين بعد للتقاعد	٧ ٧٢٢	٤٤٥,٣	٢ ٤٢١	٧٧,٨	٦ ٦٠٧	١٣٨,٤	١٦ ٧٥٠	٦٦١,٥
المجموع الفرعي للموظفين العاملين	**٩ ٤٣٢**	**٨٣٦,٦**	**٢ ٦٢٨**	**١١٧,٧**	**٧ ٠١٢**	**١٩٧,٩**	**١٩ ٠٧٢**	**١ ١٥٢,٢**
المجموع	**١٥ ٦٠٧**	**١ ٨٢١,٤**	**٣ ٢٧٠**	**٢١٩,٩**	**٨ ٢١٤**	**٣٨٩,٦**	**٢٧ ٠٩١**	**٢ ٤٣٠,٩**

٤٩ - وكما هو متوقع، تمثل الميزانية العادية العنصر الوحيد الأكبر من التزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، حيث أنها تشمل العدد الأكبر من الموظفين المتقاعدين والعاملين. وعلى سبيل المزيد من التحليل، جرى استعراض النواحي الديمغرافية للموظفين العاملين المشتركين في برامج التأمين الصحي التابعة للأمم المتحدة. ولقد تبين أن الموظفين الممولين من الموارد الخارجة عن الميزانية وصناديق حفظ السلام يتميزون بأنماط ديمغرافية مختلفة بالمقارنة مع الموظفين الممولين من الميزانية العادية على النحو المبين في الجدول التالي:

النواحي الديمغرافية للموظفين العاملين المشتركين في خطط الأمم المتحدة للتأمين الصحي

	الميزانية العادية	الموارد الخارجة عن الميزانية	حفظ السلام	المجموع
عدد الموظفين العاملين	٩ ٤٣٢	٢ ٦٢٨	٧ ٠١٢	١٩ ٠٧٢
متوسط العمر	٤٥,٦	٤٢,١	٤٢,١	٤٣,٩
النسبة المئوية مع				
أقل من ٤٥	٤٦	٦٣	٦١	٥٤
سنوات الخدمة				
المتوسط	١١,٥	٦,٦	٦,٥	٩,٠
أقل من ٥ سنوات	٣٥	٥٨	٤٥	٤٢
النسبة المئوية مع				
المؤهلون للتقاعد (النسبة المئوية)				
حاليا	١٨	٨	٦	١٢
الذين سيتقاعدون خلال ٥ سنوات	٢٠	١٥	١٧	١٨

٥٠ - تشير بيانات التعداد الموجزة أعلاه إلى أن النواحي الديمغرافية للموظفين المشتركين في برامج الأمم المتحدة للتأمين الصحي مماثلة إلى حد ما بالنسبة إلى الموظفين الممولين من الأموال الخارجة عن الميزانية وأموال حفظ السلام. غير أن الموظفين الذين تغطيهم الميزانية العادية هم، عموما، أكبر سنا، وأدوا، في المتوسط، فترات أطول من الخدمة للمنظمة. وتشير البيانات كذلك إلى أن ٣٨ في المائة من الموظفين الذين تغطيهم الميزانية العادية و ٢٣ في المائة من الموظفين الذين تغطيهم صناديق أخرى هم إما مؤهلون للتقاعد حاليا والاستفادة من استحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، أو سيصبحون مؤهلين للتقاعد خلال السنوات الخمس المقبلة بافتراض أنهم سيواصلون عملهم مع المنظمة. ويعني ذلك أن معدل الزيادة في قائمة المتقاعدين الملتحقين ببرنامج التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة سيتسارع تدريجيا مصحوبا بزيادة في الاحتياجات النقدية اللازمة لتغطية تكلفة استحقاقات التأمين الصحي. ومن المنتظر أن تشهد جميع مصادر التمويل هذه الزيادات، لكن من المتوقع أن تكون واضحة بشكل خاص بالنسبة إلى الموظفين الذين تغطيهم الميزانية العادية.

التمويل دون إنشاء احتياطي

٥١ - ووفقا لنهج سداد الالتزامات أولا بأول، تدفع الأمم المتحدة حصتها من أقساط التأمين الصحي للمتقاعدين خلال العام الذي توفر فيه هذه التغطية. ولا تخصص في إطار هذا النهج أموال لمواجهة التكاليف المتراكمة أو المقبلة، ومن ثم لا ينشأ احتياطي. ويمكن اتباع هذه الطريقة في التمويل إما من خلال إدراج التكاليف السنوية ذات الصلة بشكل منفصل في الميزانية، وهذا ما فعلته الأمم المتحدة حتى الآن، أو من خلال فرض أعباء على تكاليف الرواتب للحصول على الأموال المطلوبة.

٥٢ - وفي الماضي، كانت تكاليف سداد الالتزامات أولا بأول في ما يتعلق باستحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، وبصرف النظر عن الصندوق الذي تقاعد في إطاره الموظفون، تدرج في باب المصروفات الخاصة في الميزانية العادية. ومنذ فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، أصبح جزء من هذه التكاليف يمول من باب المصروفات الخاصة في الميزانية البرنامجية، وجزء آخر من حساب دعم عمليات حفظ السلام. وفي حين لا تتوفر آلية صالحة تحدد بدقة الأموال التي مولت عمل المتقاعدين خلال خدمتهم الفعلية، يشير استعراض لموظفي الأمم المتحدة الذين تقاعدوا واختاروا استحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة خلال السنوات العشر الأخيرة إلى أن أموال حفظ السلام غطت تقاعد ١٥ في المائة تقريبا منهم، وأن الأموال الخارجة عن الميزانية غطت تقاعد ٨ في المائة تقريبا، وغطت الميزانية العادية تقاعد الـ ٧٧ في المائة المتبقين. وبالنظر إلى الأهمية المتزايدة لكل من هذه العناصر،

وزعت مقترحات ميزانية فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ تكاليف سداد الالتزامات أولا بأول في ما يتعلق بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة على مصادر التمويل الثلاثة كلها، فأدرجت في الميزانية العادية مبلغ ١٠٥,٢ ملايين دولار (بعد إعادة تقدير التكاليف)، وأدرجت مبلغي ٨,٨ ملايين و ١٦,٤ مليونا إضافيين، على التوالي، في الأموال الخارجة عن الميزانية وعمليات حفظ السلام.

٥٣ - وكبديل لتغطية تكاليف سداد الالتزامات أولا بأول من باب المصروفات الخاصة من الميزانية العادية ومن حسابات دعم الأموال الخارجة عن الميزانية وعمليات حفظ السلام، يمكن اقتطاع خصم من تكلفة رواتب الموظفين العاملين في جميع الميزانيات. ومن خلال استخدام المخصصات المشار إليها في الفقرة ٥٢، سيتطلب الأمر فرض رسم بنسبة ٥,٦ في المائة تقريبا على تكاليف الرواتب المدفوعة من الميزانية العادية، و ١,٢ في المائة تقريبا على تكاليف الرواتب المدفوعة من الموارد الخارجة عن الميزانية، و ١,٥ في المائة تقريبا على تكاليف الرواتب المدفوعة من أموال حفظ السلام لتوليد ما يكفي من الأموال لاحتياجات سداد الالتزامات أولا بأول. غير أنه، تجدر الإشارة إلى أن هذا الخيار التمويلي يتطلب إجراء استعراض دوري لكفاية النسبة المئوية المفروضة على كل من مصادر التمويل لضمان استمرار النسبة المفروضة في توليد الأموال الكافية لتغطية تكاليف سداد الالتزامات أولا بأول. ومع توقع ارتفاع هذه التكاليف بمعدل أسرع من زيادة الرواتب، يمكن توقع أن الأمر سيقتضي أن يزيد المعدل المفروض على تكاليف الرواتب تبعا لذلك على أساس مستمر.

٥٤ - وفي حين أن فرض رسوم على تكاليف الرواتب يوفر آلية بديلة لتمويل تكاليف سداد الالتزامات أولا بأول، فإن ذلك لا يلغي أو يخفف أي من المشاكل المذكورة في الفرع الخامس أعلاه، المتعلق بتمويل سداد الالتزامات أولا بأول. وبالتالي، وبالنظر إلى المزايا المرتبطة بنموذج التمويل الموصوف في الفرع الخامس، يوصي الأمين العام باعتماد سياسة تمويلية لاستحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة هدفها النهائي توفير التمويل الكامل لهذه الاستحقاقات.

خيارات التمويل الجزئي والكامل

٥٥ - إن توزيع الالتزامات بين عدة طبقات، كما ورد في الفقرة ٤٨ أعلاه، بالإضافة إلى الخصائص الديموغرافية للموظفين العاملين في كل فئة من الفئات المبينة في الفقرة ٤٩، يمكن من وضع استراتيجيات تمويل تحتمل الاختلاف و/أو معدلات مختلفة للاقتطاع من تكاليف المرتبات باختلاف مصادر التمويل الثلاثة على النحو المقترح في مختلف خيارات التمويل

المبينة أدناه. وتهدف خيارات التمويل بصفة عامة إلى: (أ) وقف الزيادة في الالتزامات غير الممولة من خلال التمويل الجزئي أو الكلي للالتزامات المتعلقة بتكلفة الخدمة السنوية التي تتراكم مع أداء الموظفين لخدمتهم؛ و (ب) تلبية الاحتياجات المتعلقة بتكاليف الاستحقاقات السنوية للمتقاعدين الحاليين؛ و (ج) التمويل التدريجي للالتزامات غير الممولة التي تخلفت عن فترات سابقة والبالغة قيمتها ٢ ٤٣٠,٩ مليون دولار، والتي نجمت عن نهج التمويل أولا بأول الذي كان متبعا فيما مضى. وقد روعي في البدائل المعروضة أدناه الزيادات المتوقعة المتصلة بالتغيرات في القيمة الحالية، وتوزيع الالتزامات بين طبقات، وتحديد متوسط مجموع المطالبات على نحو شامل للمشتركين العاملين والمتقاعدين، وما تم تحديده من اختلافات في الخصائص الديموغرافية بين الموظفين العاملين المشمولين بمصادر التمويل الثلاثة.

بديل التمويل الأول

٥٦ - في بديل التمويل الأول، تطبق استراتيجيات تمويل تختلف باختلاف مكونات الالتزام المستحق لبلوغ أهداف تمويل متباينة على مدى فترة مدتها ٣٠ سنة بالنسبة للميزانية العادية والأموال الخارجة عن الميزانية وأموال حفظ السلام، مع مراعاة الاختلافات الظاهرة في الأنماط الوظيفية للموظفين. ويحدد هذا الهيكل نسبة ٧٥ في المائة كهدف لتمويل الالتزامات المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة للميزانية العادية، ونسبة ٦٠ في المائة للأموال الخارجة عن الميزانية، ونسبة ٦٥ في المائة لأموال حفظ السلام لبلوغ تمويل إجمالي نسبته نحو ٧٠ في المائة. وفي حين أن هدف الأمين العام النهائي هو التوصل إلى التمويل التام للالتزامات، فإن هذا النهج يحدد الأهداف الأولية للتمويل دون ١٠٠ في المائة مراعاة لتقلبات السوق الحالية وتأثيرها المحتمل على معدلات الخصم في المستقبل، وتقييم الالتزامات، وعائدات الاستثمار، وإقرارا بالاختلافات القائمة بين الموظفين الذين يتقاعدون في ظل مختلف مصادر التمويل في اختيارهم لتغطية التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة.

٥٧ - ومن المتوقع أن تبلغ احتياجات التمويل لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ في إطار هذا البديل نحو ٤٠٢,٧ مليون دولار تُقتطع باعتبارها تكاليف عامة للموظفين على النحو التالي:

خيار بديل التمويل الأول:
مبالغ إرشادية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١
(المبالغ بملايين دولارات الولايات المتحدة)

	الميزانية العادية		الموارد الخارجة عن الميزانية		حفظ السلام		المجموع	
	المبلغ	النسبة المئوية من تكاليف المرتبات	المبلغ	النسبة المئوية من تكاليف المرتبات	المبلغ	النسبة المئوية من تكاليف المرتبات	المبلغ	النسبة المئوية من تكاليف المرتبات
المبلغ المقتطع من تكاليف المرتبات	٢٩٩,٨	١٦	٤١,٧	٦	٦١,٢	٥,٥	٤٠٢,٧	١١

٥٨ - من المتوقع تخفيض المعدلات المقتطعة من تكاليف صافي المرتبات الأساسية على النحو المذكور أعلاه مع تراكم الأصول وبدء تمويل جزء من الالتزامات المستحقة وتكاليف استحقاقات المتقاعدين السنوية من عائدات الاستثمار. وسيؤدي ما ينشأ في إطار هذا البديل من تمويل يزيد على احتياجات سداد الالتزامات أولا بأول، وما يرتبط بذلك من إيرادات الاستثمار، إلى تخفيض فوري في الالتزامات غير الممولة. وبافتراض أن عائدات الاستثمار مماثلة لتلك التي حققها الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة فيما مضى، وأن أنماط التقاعد الفعلي واتجاه معدلات التكاليف الطبية تتلاءم مع الافتراضات الإكتوارية، فمن المتوقع أن تكون الاحتياجات من الاشتراكات في إطار هذا البديل أقل من تكاليف سداد الالتزامات أولا بأول بعد نحو سبع فترات من فترات السنتين، حتى وإن كانت في بداية الأمر أعلى بكثير من تلك التكاليف. وسيكون من الضروري إجراء تعديلات دورية لمعدلات الخصم من تكاليف المرتبات لكفالة استيفاء المبالغ المطلوبة لتحقيق أهداف التمويل الواردة في الفقرة ٥٦ أعلاه.

٥٩ - ويُقدَّم هذا النهج كبديل للتمويل لأنه سليم من الناحية الإكتوارية، بالإضافة إلى اتسامه بالمرونة وتوفيره القدرة على التنبؤ بالاشتراكات السنوية وتراكم الأصول على نحو يمكن من التمويل الجزئي للالتزامات المستحقة من عائدات الاستثمار المتوقعة، ويتيح في الوقت نفسه دفع استحقاقات المشتركين في الخطة الحالية. غير أن لهذا النهج هيكلا معقدا إلى حد ما يتطلب تنقيحا دوريا من قبل الخبراء الإكتواريين لضمان تحقيق أهداف التمويل المتوخاة منه. وسيتطلب هذا البديل في الأجلين القصير والمتوسط ميزانيات لفترات السنتين تعادل ثلاثة أضعاف مستوى الالتزامات المسددة أولا بأول، مع انخفاض الاحتياجات بعد نحو سبع من فترات السنتين إلى ما دون احتياجات سداد الالتزامات أولا بأول منذ ذلك الوقت فصاعدا.

بديل التمويل الثاني

٦٠ - يمثل البديل الثاني نهجا أبسط يرمي إلى تحقيق التمويل الجزئي بصورة تدريجية عن طريق مضاعفة احتياجات سداد الالتزامات أولا بأول. وعلى هذا النحو، يُستخدم نصف اشتراكات كل سنة لدفع الاستحقاقات الصحية للمتقاعدين الحاليين، ويُستخدم المبلغ الباقي لتمويل جزء من الالتزامات المستحقة.

٦١ - وفي إطار هذا البديل، يُقترح مواصلة تمويل احتياجات سداد الالتزامات أولا بأول للمتقاعدين الحاليين في إطار الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ تحت باب المصروفات الخاصة في الميزانية وحسابات الدعم للأموال الخارجة عن الميزانية وعمليات حفظ السلام. وبالإضافة إلى ذلك، يُقترح أن تُقتطع مبالغ من تكاليف مرتبات الموظفين العاملين في إطار كل صندوق باعتبارها تكاليف عامة للموظفين، مما سيدر مبالغ تؤدي، حين تُضاف إلى عناصر المصروفات الخاصة وحسابات الدعم، إلى ضعف تكاليف سداد الالتزامات أولا بأول. وعلى هذا الأساس، يُتوقع أن تبلغ احتياجات التمويل الإجمالية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ نحو ٢٦٠,٨ مليون دولار بالمقارنة مع التكاليف المتوقعة لسداد الالتزامات أولا بأول والمقدرة بمبلغ ١٣٠,٤ مليون دولار. ويبين الجدول التالي هذه الاحتياجات:

خيار بديل التمويل الثاني:
مبالغ إرشادية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١
(المبالغ بملايين دولارات الولايات المتحدة)

	الميزانية العادية		الموارد الخارجة عن الميزانية		حفظ السلام		المجموع
	المبلغ	النسبة المئوية من تكاليف المرتبات	المبلغ	النسبة المئوية من تكاليف المرتبات	المبلغ	النسبة المئوية من تكاليف المرتبات	المبلغ	النسبة المئوية من تكاليف المرتبات
المصروفات الخاصة وحسابات الدعم	١٠٥,٢		٨,٨		١٦,٤		١٣٠,٤	
المبالغ المقتطعة من تكاليف المرتبات	١٠٥,٢	٥,٦	٨,٨	١,٢	١٦,٤	١,٥	١٣٠,٤	٣,٥
المجموع	**٢١٠,٤**		**١٧,٦**		**٣٢,٨**		**٢٦٠,٨**	

٦٢ - وكما هو الحال في البديل الأول، ستكون الاشتراكات الإضافية التي تزيد على الاحتياجات السنوية لسداد الالتزامات أولا بأول وما يتصل بها من إيرادات الاستثمار، مفيدة في التقليل من الالتزامات غير الممولة. وبافتراض أن عائدات الاستثمار مماثلة لتلك التي حققها الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة فيما مضى، وأن أنماط التقاعد الفعلي واتجاه معدلات التكاليف الطبية تتلاءم مع الافتراضات الإكتوارية، فمن

المتوقع أن تكون الاحتياجات من الاشتراكات في إطار هذا البديل أقل من تكاليف سداد الالتزامات أولا بأول في وقت ما في المستقبل حسب هدف التمويل، حتى وإن كانت في بداية الأمر تساوي ضعف تلك التكاليف. واستنادا إلى هدف تحقيق تمويل نسبته ٢٥ في المائة بعد ٣٠ عاما، فإنه يتوقع أن الاحتياجات من الاشتراكات في إطار هذا البديل ستكون أقل من احتياجات سداد الالتزامات أولا بأول بعد حوالي خمس من فترات السنتين. وسيكون من الضروري تعديل معدلات الخصم من تكاليف المرتبات دوريا لكفالة تلبية الاحتياجات من الاشتراكات وتحقيق هدف التمويل.

٦٣ - ويُقدَّم هذا النهج باعتباره بديلا للتمويل نظرا لبساطته، بالإضافة إلى توفيره القدرة على التنبؤ بالاشتراكات السنوية وتراكم الأصول على نحو يسمح بتلبية جزء من احتياجات الاشتراكات من عائدات الاستثمار، ويوفر في الوقت نفسه ما يكفي من الأموال لدفع استحقاقات المشتركين في الخطة الحالية. وسيتطلب هذا البديل، في الأجل القصير، ميزانيات لفترات السنتين تعادل ضعف مستوى الاستحقاقات المدفوعة أولا بأول، على أن الاحتياجات ستنخفض بعد نحو خمس من فترات السنتين إلى ما دون احتياجات سداد الالتزامات أولا بأول في إطار استراتيجية تمويل بنسبة ٢٥ في المائة. وبالمقارنة مع البديل الأول، يعد هذا الخيار أكثر بساطة وأقل تكليفا لميزانيات فترات السنتين في الأجل القصير. بيد أن بلوغ مستويات أعلى من التمويل يتطلب سنوات إضافية من مضاعفة تكاليف سداد الالتزامات أولا بأول، مع ما يترتب على ذلك من ارتفاع الاحتياجات من الموارد تحت هذا الخيار إلى مستوى أعلى من الاحتياجات المتوقعة في إطار البديل رقم ١ بعد فترة السنتين ٢٠٢٢-٢٠٢٣.

بديل التمويل الثالث

٦٤ - يجمع البديل الثالث بين بعض العناصر من البديلين الآخرين، ويستفيد في الوقت نفسه من الأموال الموجودة في الاحتياطيات القائمة. ويؤدي هذا النهج فورا إلى تخفيض الالتزامات غير الممولة، ويوفر الأصول للاستثمار بما يسمح بالتمويل الجزئي من عائدات الاستثمار في المستقبل، بينما يوفر أيضا التمويل بصورة منتظمة في الأجل البعيد. والإطار المفاهيمي لهذا البديل مماثل للإطار الذي اقترحه الأمين العام في تقاريره السابقة، من حيث أنه يتضمن عنصر تمويل يسدد مرة واحدة كي يتيح ضخا أوليا للأموال في صندوق احتياطي منفصل ومستقل للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة من أجل البدء في تلبية أهداف التمويل في الأجل الطويل، بالإضافة إلى التمويل المنتظم في الأجل الطويل. وقد استُعرضت الأرصدة

المتاحة في صناديق الاحتياطي وغيرها من مصادر التمويل المحتملة باعتبارها بديلا عن طلب أنصبة خاصة من الدول الأعضاء لهذا الغرض.

٦٥ - ويتألف عنصر الضخ الأولي لمرة واحدة في هذه الاستراتيجية، البالغة قيمته ٤٢٥ مليون دولار، مما يلي:

(أ) تحويل مبلغ ٢٩٠ مليون دولار من الأرصدة الحرة والإيرادات المتنوعة من الفترة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩ في إطار عمليات حفظ السلام؛

(ب) وتحويل مبلغ ١٣٥ مليون دولار من أموال صناديق الاحتياطي القائمة على النحو التالي:

'١' مبلغ ٥١,٩ مليون دولار من صندوق احتياطي التعويضات؛

'٢' ومبلغ ٨٣,١ مليون دولار من احتياطيات الخدمات الطبية وخدمات طب الأسنان.

٦٦ - ويُقترح تحويل الأرصدة الحرة والإيرادات المتنوعة من عمليات حفظ السلام كي تخصص للالتزامات المتراكمة المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، والتي تعزى إلى الموظفين العاملين في مجال حفظ السلام والموظفين الذين تقاعدوا من صناديق حفظ السلام. وسوف يقلل هذا التحويل من الاعتمادات التي كانت ستؤخذ من احتياجات ميزانية الفترة ٢٠١٠/٢٠١١.

٦٧ - وقد أُنشئ احتياطي التعويضات في الأصل عام ١٩٨٥ لتلبية الاحتياجات الواردة في التذييل دال من النظام الإداري للموظفين بالنسبة للموظفين الممولة تكاليفهم من الأموال الخارجة عن الميزانية. واعتبارا من عام ٢٠٠١، شُرع في تخصيص اعتمادات مماثلة لحسابات حفظ السلام. ويستند اقتراح تحويل ٥١,٩ مليون دولار على الاشتراكات والأرصدة ذات الصلة بالفوائد التي تعزى إلى مصادر التمويل هذه، ولن يعرض هذا التحويل تلك الاحتياطيات إلى أي خطر.

٦٨ - وتوجد احتياطيات التأمين الصحي للحماية من خطر التقلبات الضارة في المطالبات، ومواجهة خطر المطالبات في حالات الكوارث، وكذلك من أجل مواجهة تقلبات العملة في حالة البرامج الموجودة خارج الولايات المتحدة. وتتعلق عمليات التحويل المقترحة بإيرادات الاستثمار التي تراكمت على صناديق الاحتياطي للخطط التي يديرها مقر الأمم المتحدة، وبإيرادات الاستثمار وغيرها من الإيرادات ذات الصلة بخطة التأمين الطبي، وسيتم توزيعها على مصادر التمويل الثلاثة. ولن تعرض مثل هذه التحويلات تلك الاحتياطيات إلى الخطر.

٦٩ - وبالإضافة إلى التمويل الذي يُدفع مرة واحدة المقترح أعلاه، يُقترح أيضا تمويل منظم في الأجل الطويل بهدف تحقيق مستويات متزايدة من التمويل. وهذا يشمل مواصلة التمويل الحالي لتكاليف الاستحقاقات الصحية المتعلقة بالمتقاعدين الحاليين، مع الاستمرار في اعتماد مبالغ تحت باب المصروفات الخاصة من الميزانية العادية وفي إطار حسابات الدعم للأموال الخارجة عن الميزانية وعمليات حفظ السلام. وعلاوة على ذلك، يُقترح إنشاء اقتطاع من صافي تكاليف المرتبات لتمويل جزء من الالتزامات المستحقة. ومن المتوقع أن يكون المجموع الكلي لهذين العنصرين لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ على النحو التالي:

خيار بديل التمويل الثالث:
مبالغ إرشادية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١
(المبالغ بملايين دولارات الولايات المتحدة)

	الميزانية العادية		الموارد الخارجة عن الميزانية		حفظ السلام		المجموع	
	المبلغ	النسبة المئوية من تكاليف المرتبات	المبلغ	النسبة المئوية من تكاليف المرتبات	المبلغ	النسبة المئوية من تكاليف المرتبات	المبلغ	النسبة المئوية من تكاليف المرتبات
المصروفات الخاصة وحسابات الدعم	١٠٥,٢		٨,٨		١٦,٤		١٣٠,٤	
المبالغ المقتطعة من تكاليف المرتبات	١٧٢,٩	٩,٦	١٨,٣	٢,٦	١١,٠	١,٠	٢٠٢,٢	٥,٥
المجموع	**٢٧٨,١**		**٢٧,١**		**٢٧,٤**		**٣٣٢,٦**	

وترد اعتمادات المصروفات الخاصة وحسابات الدعم في الميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. وستزيد الاقتطاعات الإضافية من تكاليف المرتبات من تكاليف الموظفين العامة بالنسبة للصناديق ذات الصلة، وستوضع هذه المبالغ جانبا لتخفيض الالتزام غير الممول وزيادة قاعدة التمويل لتوليد إيرادات الاستثمار.

٧٠ - ويرد موجز البدائل الثلاثة المتاحة للأمم المتحدة لتمويل التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، على النحو المبين أعلاه، في الجدول الثاني:

(بملايين دولارات الولايات المتحدة، ما لم يبين غير ذلك).

	البديل رقم ١				البديل رقم ٢				البديل رقم ٣			
	من الميزانية العادية	من خارج الميزانية	حفظ السلام	المجموع	من الميزانية العادية	من خارج الميزانية	حفظ السلام	المجموع	من الميزانية العادية	من خارج الميزانية	حفظ السلام	المجموع
هدف التمويل المراد بلوغه بعد ٣٠ سنة (النسبة المئوية)	٧٥	٦٠	٦٥	٧٠				٢٥	٧٥	٦٠	٦٥	٧٠
مبالغ تضخ مرة واحدة									٥,٤٨	٧,٦٣	٨,٣١٢	٠,٤٢٥
المبلغ المقتطع من تكاليف المرتبات النسبة المئوية	١٦,٠	٦,٠	٥,٥	١١,٠	٥,٦	١,٢	١,٥	٣,٥	٩,٦	٢,٦	١,٠	٥,٥
المبلغ	٨,٢٩٩	٧,٤١	٢,٦١	٧,٤٠٢	٢,١٠٥	٨,٨	٤,١٦	٤,١٣٠	٩,١٧٢	٣,١٨	٠,١١	٢٠٢,٢
سداد الالتزامات أولا بأول في فترة ٢٠١٠-٢٠١١ حسبما في الميزانية المقترحة	٢,١٠٥	٨,٨	٤,١٦	٤,١٣٠	٢,١٠٥	٨,٨	٤,١٦	٤,١٣٠	٢,١٠٥	٨,٨	٤,١٦	٤,١٣٠
الاحتياجات الإضافية التقديرية لميزانية الفترة ٢٠١٠-٢٠١١	٦,١٩٤	٩,٣٢	٨,٤٤	٣,٢٧٢	٢,١٠٥	٨,٨	٤,١٦	٤,١٣٠	٩,١٧٢	٣,١٨	٠,١١	٢,٢٠٢
مجموع الاحتياجات لميزانية الفترة ٢٠١٠-٢٠١١	٨,٢٩٩	٧,٤١	٢,٦١	٧,٤٠٢	٤,٢١٠	٦,١٧	٨,٣٢	٨,٢٦٠	١,٢٧٨	١,٢٧	٤,٢٧	٦,٣٣٢
الأثر في الأجل القصير[أ] (أضعاف سداد الالتزامات أولا بأول)	٨,٢	٧,٤	٧,٣	١,٣	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٦,٢	١,٣	٧,١	٦,٢
فترة السنتين الفاصلة[ب]				٢٠٢٤-٢٠٢٥				٢٠٢٠-٢٠٢١				٢٠٢٤-٢٠٢٥
الأثر في الأجل الطويل (أضعاف دفع الاستحقاقات أولا بأول بعد الفترة الفاصلة)				٣٣,٠				٧٥,٠				٣٣,٠
درجة التعقيد				معقد				بسيط				معقد

(أ) الأثر على فترة السنتين ٢١٠-٢٠١١.

ب) فترة السنتين التي ستكون فيها الاشتراكات أقل من تكاليف سداد الالتزامات أولا بأول المتوقعة لذلك الوقت.

٧١ - وبديل التمويل الثالث هو الاستراتيجية الموصى بها لأن ضخ الأموال الأولي يقلص على الفور الالتزامات غير الممولة، ويقيم أساسا لتوليد إيرادات الاستثمار. وبينما يبقي هذا الخيار في البداية على مخصصات التمويل الراهنة للمتقاعدين الحاليين، فإنه يتضمن أيضا خصما من تكاليف المرتبات يرتبط بصورة مباشرة باستحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة المستحقة للموظفين وهم يقومون بالخدمة، مع مراعاة اختلاف الأنماط الوظيفية بين الموظفين. وبافتراض تحويل كل مبلغ ٤٢٥ مليون دولار المقترح للضخ الأولي، وأن عائدات استثمار الأصول مماثلة لتلك التي حققها الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة فيما مضى، وأن أنماط التقاعد الفعلي واتجاه معدلات التكاليف الطبية تتسق مع الافتراضات الإكتوارية، فمن المتوقع أن يتسنى تخفيض الاحتياجات من الاشتراكات في إطار هذا البديل مع بدء عائدات الاستثمارات في تمويل تكاليف سداد الالتزامات أولا بأول، حتى وإن كانت تلك الاحتياجات في البداية أعلى من تلك التكاليف، مع توقع أن تنخفض احتياجات الاشتراكات في إطار هذا الخيار إلى ما دون التكاليف المتوقعة لسداد الالتزامات أولا بأول بعد نحو سبع من فترات السنتين. ومن المتوقع أن تصل الأموال المتراكمة في إطار هذا الخيار إلى تمويل نسبته حوالي ٧٠ في المائة بعد ٣٠ عاما. وفي حين أن هيكل هذا البديل يمكن من توليد نفس مستويات التمويل التي يتيحها البديل الأول، فإنه سيفرض ضغطا على الميزانيات المقبلة أقل من البديل الأول بسبب الفوائد المستمدة من الضخ الأولي. وتجدر الإشارة إلى أن الأرصدة المتاحة قد استخدمتها بنجاح بعض الوكالات والصناديق والبرامج للتمويل الجزئي لالتزاماتها المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. والتمويل الجزئي للالتزامات المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة باستخدام الوفورات الناتجة عن الأرصدة الحرة والإيرادات المتنوعة التي تحققت في الفترة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩ في إطار عمليات حفظ السلام سيتطلب الحصول على موافقة محددة لتعليق تنفيذ البند ٥-٣ من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة لهذا الغرض.

٧٢ - وسيقتضي الأمر إجراء استعراضات اكتوارية مستمرة لتحديد مدى الحاجة إلى تمويل إضافي عن طريق أنصبة خاصة، أو من خلال إدخال تعديلات على النسبة المئوية المقتطعة من تكاليف المرتبات من أجل بلوغ أهداف التمويل الأولية والحفاظ عليها بعد ذلك، ومن أجل تحقيق التمويل الكامل للالتزامات المتراكمة المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، في نهاية المطاف.

٧٣ - وكما ذُكر أعلاه في كل بديل من بدائل التمويل، فإن مستوى الاشتراك المطلوب لبلوغ أهداف التمويل المحددة للالتزامات المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة يتأثر بمستوى الإيراد المحقق من الاستثمار. وسوف تُستثمر الأموال بشكل نشط على النحو المبين

أدناه حتى يعزز الدخل المتأتي من هذه الاستثمارات تمويل الالتزامات المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، ومن ثَم سيخفض مستوى التمويل المطلوب من خلال اشتراكات المنظمة.

سابعا – استراتيجية استثمار احتياطي التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة

٧٤ – من المتوقع بصفة عامة استثمار احتياطي التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة باستخدام حافظة حسنة التوازن من الأسهم وصكوك الدين، لتحقيق أقصى قدر من عائدات الاستثمار في الأجل الطويل بما يلزم من الحصافة. وقد أُجريت مناقشات مع دائرة إدارة الاستثمارات في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة للاستفادة من خدماتها في الإدارة الفعالة لأصول التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. وبعد موافقة الجمعية العامة على الشروع في تمويل الالتزامات المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، سيجري المزيد من المناقشات مع دائرة إدارة الاستثمارات من أجل وضع استراتيجية استثمار تفصيلية مصممة لتلبية احتياجات التدفقات النقدية المتوقعة في الأجل الطويل للصندوق الاحتياطي المنفصل للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة.

٧٥ – وكما هو الحال بالنسبة للصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، سيكون الهدف الأساسي لاستثمارات احتياطي التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، في نهاية المطاف، هو الوفاء بالالتزامات التي ستنشأ عن الاستحقاقات في المستقبل أو تجاوزها من خلال الاستثمار في طائفة متنوعة من الأصول. وستتحقق الإدارة الفعالة للأصول المتراكمة من خلال تنويع الاستثمارات حسب فئات الأصول والقطاعات والصناعات والعملات والموقع الجغرافي في نطاق معايير المخاطر المقبولة لتفادي تكبد خسائر لا داعي لها.

٧٦ – غير أن تفاصيل استراتيجية استثمارية مصممة خصيصا للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة ستتوقف على المستوى المعتمد للأموال التي سيتشكل منها الضخ الأولي، والاشتراكات الدورية اللاحقة، ومستوى التدفقات الدورية اللازمة لدفع استحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. ومن المتوقع أن تتضمن سياسة الاستثمار عنصرا للتوزيع الاستراتيجي للأصول يكون مناسبا لاحتياطي مخصص لاستحقاقات التأمين الصحي بعد التقاعد، على أن يتم تعديل ذلك التوزيع حسب الضرورة لخفض التعرض للمخاطر النظامية وزيادة التنويع.

٧٧ – وسوف يُطور التوزيع الاستراتيجي للأصول، تبعا لذلك، ليصبح الاستراتيجية الاستثمارية المثلى التي تهدف إلى تحقيق أقصى عائد ممكن من الاستثمارات، وسيتعين لذلك

إعادة النظر من وقت لآخر في ذلك التوزيع لضمان تحقيقه أقصى احتمالات بلوغ الهدف المحدد للأداء، مع استخدام معايير لقياس فعالية الاستراتيجية الاستثمارية العامة ولقياس الأداء على مستوى كل فئة من فئات الأصول وغيره من المستويات. وبعد موافقة الجمعية العامة على استراتيجية لتمويل التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، وموافقة الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة على توفير الخدمات المطلوبة لإدارة استثمارات الصندوق الاحتياطي المنفصل للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، من المتوقع أن تقوم دائرة إدارة الاستثمارات بصوغ استراتيجيات استثمارية لأفق استثماري طويل الأجل يتوقع له أن يفي بأهداف الأداء العامة لصندوق احتياطي التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة.

ثامنا - المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة

٧٨ - بلغت قيمة الالتزامات المستحقة للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة فيما يتعلق بالمحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة ١٧,٥ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ (انظر A/61/730). ويشير التقييم الاكتواري المستكمَل في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ إلى أن صافي الالتزامات المستحقة يقدر بمبلغ ١٣,٤ مليون دولار، على أساس أن من المتوقع أن يتقاعد ١٥٣ موظفا عاملا مع استحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة قبل إغلاق المحكمة، وأن هناك ٦ متقاعدين حاليا. ووفقا لقرار الجمعية العامة ٦٠/٢٥٥، فقد جرى الإقرار بهذه الالتزامات وإدراجها الآن على النحو الواجب في البيانات المالية للمحكمة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، وقد راجعها مجلس مراجعي الحسابات وصدّق عليها.

٧٩ - ومنذ إنشاء المحكمة كهيئة مؤقتة، لا تزال الالتزامات المتصلة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة مستحقة إلا أنه لم يجر تمويل أي جزء من الالتزامات في انتظار إنشاء آلية تمويل توافق عليها الجمعية العامة. وقد أسهم ذلك بدرجة كبيرة في القلق الذي أشار إليه مجلس مراجعي الحسابات في تقريره المتعلق بالبيانات المالية لفترتي السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ و ٢٠٠٦-٢٠٠٧ فيما يتصل بالقدرة الفعالة للمحكمة على تغطية التزاماتها المتعلقة بنهاية الخدمة وغيرها من الالتزامات بعد انتهاء الخدمة (انظر A/61/5/Add.12 و A/63/5/Add.12)، الأمر الذي يؤدي إلى ملاحظة مجلس مراجعي الحسابات مسألة هامة ذات صلة في رأيه بشأن البيانات المالية للمحكمة لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وفي ضوء ذلك، ونظرا لموعد الإنجاز المتوخى وهو ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، فإنه ينبغي البدء باتخاذ خطوات فورية لتمويل الالتزامات المستحقة والالتزامات المتعلقة بتكاليف الخدمات الجارية. واستنادا إلى ترحيل اكتواري للمخصصات فقد قيّمت الالتزامات

المستحقة بمبلغ ١٥,١ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ويرد في الفرع الحادي عشر من هذا التقرير الاقتراح المقدم إلى الجمعية بالموافقة على تمويل الالتزامات المستحقة واعتماد مبلغ ١٥,١ مليون دولار في سياق ميزانية المحكمة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. ويتعيّن إدراج أي نقص في تمويل الالتزامات في تقرير الأداء لفترة السنتين واعتباره جزءا من تكاليف إغلاق المحكمة.

تاسعا - المحكمة الجنائية الدولية لرواندا

٨٠ - بلغت قيمة الالتزامات المستحقة للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة فيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا ٢٤,٧ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. ويشير التقييم الاكتواري المستكمَل في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ إلى أن صافي الالتزامات المستحقة يقدر بمبلغ ٢٧,٥ مليون دولار، على أساس أن من المتوقع أن يتقاعد ٢٤٨ موظفا عاملا مع استحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة قبل إغلاق المحكمة، وأن هناك ٢٨ متقاعدا حاليا. ووفقا لقرار الجمعية العامة ٦٠/٢٥٥، فقد جرى الإقرار بهذه الالتزامات وإدراجها الآن على النحو الواجب في البيانات المالية للمحكمة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (انظر A/63/5/Add.11)، وقد راجعها مجلس مراجعي الحسابات وصدّق عليها.

٨١ - ومنذ إنشاء المحكمة كهيئة مؤقتة، لا تزال الالتزامات المتصلة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة مستحقة إلا أنه لم يجر تمويل أي جزء من الالتزامات في انتظار إنشاء آلية تمويل توافق عليها الجمعية العامة. وفي غياب التمويل ذي الصلة، أسفر الإقرار بالالتزامات المستحقة عن رصيد مالي سلبي سوف يدرَج في البيانات المالية للمحكمة الأمر الذي يؤدي إلى ملاحظة مجلس مراجعي الحسابات مسألة هامة في رأيه بشأن البيانات المالية للمحكمة لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وفي ضوء ذلك، ونظرا لموعد الإنجاز المتوخى وهو ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، فإنه ينبغي البدء باتخاذ خطوات فورية لتمويل الالتزامات المستحقة. واستنادا إلى ترحيل اكتواري للمخصصات، فقد قيّمت الالتزامات المستحقة بمبلغ ٢٩,٧ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ويرد في الباب الحادي عشر من هذا التقرير الاقتراح المقدم إلى الجمعية بالموافقة على تمويل هذه الالتزامات المستحقة للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة واعتماد مبلغ ٢٩,٧ مليون دولار في سياق ميزانية المحكمة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. ويتعيّن إدراج أي نقص في تمويل الالتزامات في تقرير الأداء لفترة السنتين واعتباره جزءا من تكاليف إغلاق المحكمة.

عاشرا - الاستنتاجات

٨٢ - وفقا لقرار الجمعية العامة ٦١/٢٦٤، أُدرجت الالتزامات المستحقة للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة البالغة ٠٤١,٣ ٢ مليون دولار في البيانات المالية للأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ وأُدرج مبلغ إضافي مرحّل قدره ٤٠٩,٩ ملايين دولار في البيانات المالية لعمليات حفظ السلام للسنة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وصدّق مجلس مراجعي الحسابات على هذه الالتزامات، ونظرا لأهميتها والنمو المتوقع في تدفقات النفقات في فترات السنتين القادمة، فقد أوصى المجلس بأن تعتمد المنظمة استراتيجية تمويل لهذه الالتزامات. ويوافق الأمين العام على أنه من الضروري البدء في تخصيص الأموال بانتظام من أجل بناء احتياطي لتمكين عائدات الاستثمار ذات الصلة من تمويل عنصر من عناصر متطلبات الإسهام المقبلة وبالتالي تخفيف العبء عن الميزانيات المقبلة.

٨٣ - ويقدم هذا التقرير المعلومات الإضافية واستكمال تقييم الالتزامات التي طلبتها الجمعية العامة في قرارها ٦١/٢٦٤ ويعرض ثلاث استراتيجيات محتملة لتمويل جزء من التزامات الأمم المتحدة لتوفير استحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. ومن بين البدائل الثلاثة الموصوفة، يوصى بالبديل الثالث لتوافق عليه الجمعية. ولا تغير هذه الاستراتيجية من النهج العام المبين في تقارير الأمين العام السابقة، ولكنها تنقّح بالفعل عناصر محددة، آخذة في الاعتبار القرار ٦١/٢٦٤، ومرور الوقت، والأنماط الوظيفية المختلفة للموظفين العاملين في إطار مختلف مصادر التمويل، وحدوث تغير في التمويل المتاح. ونُقِّحت تبعا لذلك المبالغ المقترح اقتطاعها سابقا من تكاليف المرتبات لتصبح نسبتها ٩,٦ في المائة بالنسبة للميزانية العادية، و ٢,٦ في المائة بالنسبة للأموال الخارجة عن الميزانية، و ١ في المائة بالنسبة لعمليات حفظ السلام. وإذا ما وافقت الجمعية العامة على الاقتراح بتمويل التزامات الأمم المتحدة من هذه الخصومات من تكاليف المرتبات ومن المبالغ الفائضة، فسوف يطلَب إلى الدول الأعضاء والجهات المانحة أن تزيد مدفوعاتها من الأنصبة المقررة أو من التبرعات.

٨٤ - ويقدم هذا التقرير معلومات مستكملة عن قيمة الالتزامات المحددة على أساس الدراسات الاكتوارية التي أجريت في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وكما ذكر الأمين العام في تقاريره السابقة وأعيد تأكيده هنا، سيلزم القيام باستكمال هذه الدراسات الاكتوارية باستمرار من أجل تنقيح الاحتياجات السنوية من التمويل، على نحو يراعي مستويات التمويل التي تم التوصل إليها، ومن أجل بيان التغييرات التي طرأت على العضوية والحقوق في الاستحقاقات وعلى الاتجاهات العامة للتكاليف الاقتصادية والطبية. وسيلزم

أيضا إجراء استعراض متكرر لعتبات التمويل والنسبة المئوية للاشتراكات المخصومة من المرتبات واستراتيجيات الاستثمار.

٨٥ - كما لوحظ أعلاه، يولي الأمين العام درجة كبيرة من الأهمية لبرنامج التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة لأنه يوفر عنصرا حيويا من عناصر الضمان الاجتماعي للموظفين المتقاعدين. ونظرا لحجم التزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، فليس من المستطاع تحقيق التمويل الكامل لالتزامات الأمم المتحدة المستحقة في الأجلين القصير والمتوسط. وعلى النحو المشار إليه في المرفقين الأول والثاني، فقد بدأ عدد من كيانات الأمم المتحدة تمويل التزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة من خلال مجموعة متنوعة من أساليب التمويل المنهجية والمخصصة والملائمة لوضعها. ويوصي الأمين العام باعتماد استراتيجية تمويل مكرسة للأمم المتحدة ترمي إلى الوصول تدريجيا إلى زيادة مستويات التمويل بغية الانتهاء إلى تحقيق التمويل الكامل للالتزامات المستحقة على الأجل الطويل لكفالة استمرارية السلامة المالية لبرنامج التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة.

حادي عشر - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها

٨٦ - ترد فيما يلي الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها لتمويل الالتزامات المستحقة حاليا فيما يتعلق باستحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة في الأمم المتحدة، والمحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، ولتمويل الاستحقاقات السنوية المتزايدة للموظفين العاملين في الخدمة الفعلية لتلك الكيانات:

(أ) الموافقة على تمويل الالتزامات المستحقة فيما يتعلق باستحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة في الأمم المتحدة الخاصة بالموظفين العاملين والموظفين السابقين في إطار جميع مصادر التمويل اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ وتحويل هذه الأموال إلى الحساب الخاص للصندوق الاحتياطي للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة على النحو التالي:

'١' تمويل مبدئي قدره ٢٩٠ مليون دولار ناجم عن تحويل الأرصدة الحرة من ميزانيات حفظ السلام للفترة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩ من خلال تعليق تنفيذ البند ٥-٣ من النظام المالي لهذا الغرض؛

'٢' التمويل المستمر:

أ - مواصلة رصد اعتمادات لفترات السنتين لتغطية مدفوعات الدعم فيما يتعلق بالمشتركين الحاليين في التأمين الصحي بعد

انتهاء الخدمة الذين تقاعدوا في إطار الميزانية العادية وميزانية حفظ السلام؛

ب - وفرض رسم يعادل ٩,٦ في المائة، و ١ في المائة يخصم على التوالي من صافي تكاليف المرتبات الأساسية للموظفين في إطار الميزانية العادية وعمليات حفظ السلام، كجزء من التكاليف العامة للموظفين؛

(ب) الإحاطة علما باعتزام الأمين العام تمويل جزء من الالتزامات المستحقة للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة في الأمم المتحدة الخاصة بالموظفين العاملين والموظفين السابقين لجميع مصادر التمويل اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ وتحويل هذه الأموال إلى الحساب الخاص للصندوق الاحتياطي للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة على النحو التالي:

'١' تمويل مبدئي مقداره ١٣٥ مليون دولار:

أ - تحويل مبلغ ٥١,٩ مليون دولار من الصناديق الاحتياطية للتعويضات؛

ب - تحويل مبلغ ٨٣,١ مليون دولار من الصناديق الاحتياطية للطب العام وطب الأسنان؛

'٢' التمويل المستمر:

أ - رصد اعتمادات لفترات السنتين لتغطية مدفوعات الدعم فيما يتعلق بالمشتركين الحاليين في برنامج التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة الذين تقاعدوا في إطار الأموال الخارجة عن الميزانية؛

ب - وفرض رسم يعادل ٢,٦ في المائة يخصم من صافي تكاليف المرتبات الأساسية للموظفين الممولة في إطار الأموال الخارجة عن الميزانية والحسابات الخاصة، كجزء من التكاليف العامة للموظفين؛

(ج) الموافقة على تمويل الالتزامات الحالية والمقبلة للمحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ على النحو التالي:

'١' تخصيص مبلغ ١٥,١ مليون دولار في سياق ميزانية المحكمة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ لتمويل الالتزامات المستحقة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨؛

'٢' والموافقة على تمويل ما تبقى من التزامات مستحقة غير ممولة للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة إن وجدت، كجزء من تكاليف تصفية المحكمة؛

(د) والموافقة على تمويل الالتزامات الحالية والمقبلة للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ على النحو التالي:

'١' تخصيص مبلغ ٢٩,٧ مليون دولار في سياق ميزانية المحكمة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ لتمويل الالتزامات المستحقة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨؛

'٢' والموافقة على تمويل ما تبقى من التزامات مستحقات غير ممولة للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة إن وجدت، كجزء من تكاليف تصفية المحكمة.

المرفق الأول

تحليل مقارن لالتزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة في منظومة الأمم المتحدة

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

المنظمة	مجموع الالتزامات، ٣١ كانون الأول/ديسمبر			التمويل المتاح، ٣١ كانون الأول/ديسمبر			الالتزامات المسجلة في بيان الميزانية، ٣١ كانون الأول/ديسمبر			الالتزامات التي لم تسجل بعد في بيان الميزانية، ٣١ كانون الأول/ديسمبر			تاريخ آخر تقييم اكتواري إذا اختلف عن تقييم ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨	سداد التزامات المتقاعدين الحاليين أولا بأول
	٢٠٠٥[أ]	٢٠٠٧	٢٠٠٨[ب]	٢٠٠٥	٢٠٠٧	٢٠٠٨[ب]	٢٠٠٥	٢٠٠٧	٢٠٠٨[ب]	٢٠٠٥	٢٠٠٧	٢٠٠٨[ب]		
الأمم المتحدة[ج]	٢ ٠٧٣	٢ ٤٣١	٢ ٥٩٦	–	–	–	–	٢ ٤٣١	٢ ٥٩٦	٢ ٠٧٣	–	–	٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧	نعم
الاتحاد البريدي العالمي	لا ينطبق	٦	٦	–	–	–	–	–	–	لا ينطبق	٦,٠	٦,٠	٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧	نعم
الاتحاد الدولي للاتصالات[د]	١٦٠,٩	١٨١,٣	١٨١,٣٥	–	–	–	–	–	–	١٦٠,٩	١٨١,٣	١٨١,٣	٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧	نعم
اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ	١٠	١٣,٩	١٦,٥	–	–	–	–	١٣,٩	١٦,٥	١٠	–	–	٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧	
اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر	٤,٤	٥,١	٥,٧	–	–	–	–	٥,١	٥,٧	٤,٤	–	–	٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧	نعم
الأونروا[ه]													٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧	نعم
برنامج الأغذية العالمي	٩٥	١٥٠,٥	١٦٥,٢	٦٥	٨٧,٥	٩٣,٥	٨٠	١٥٠,٥	١٦٥,٢	١٥	–	–	٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧	لا[ل]
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٤٠٧	٤٦٦	٥٠٣	١٦٢	٢٦٨	٣٢٠	١٦٢	٢٦٨	٣٢٠	٢٤٥	١٩٨,٠	٠,١٨٣	٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧	نعم
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	لا ينطبق	٣٨,١	٤٣,٧	–	–	–	لا ينطبق	٣٨,١	٤٣,٧	لا ينطبق	–	–	٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧	نعم
جامعة الأمم المتحدة	٣,٦	٣,٩	٤,٥	–	–	–	–	٣,٩	٤,٥	٦,٣	–	–	٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧	نعم
صندوق الأمم المتحدة للسكان	٦١,٦	٧٢,٨	٧٢,٨	–	٦١,٢	٦١,٢	–	٧٢,٨	٧٢,٨	–	–	–	٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧	نعم
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	٢٨	٤١	٥٠	٢٨	٤٦	٥٧	٢٨	٤١	٥٠	–	–	–	٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٩	نعم
الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة	لا ينطبق	٢٧,٥	٢٩,٧	–	–	–	لا ينطبق	٢٧,٥	٢٩,٧	غير متاح	–	–	٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧	نعم
لجنة الأمم المتحدة للتعويضات	٢,٩	٤,٤	٤,٦	–	–	–	–	٤,٤	٤,٦	٢,٩	–	–	٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧	نعم
المحكمة الجنائية الدولية لرواندا	٢٤,٧	٢٧,٥	٢٩,٧	–	–	–	–	٢٧,٥	٢٩,٧	٢٤,٧	–	–	٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧	نعم

المنظمة	مجموع الالتزامات، ٣١ كانون الأول/ديسمبر			التمويل المتاح، ٣١ كانون الأول/ديسمبر			الالتزامات المسجلة في بيان الميزانية، ٣١ كانون الأول/ديسمبر			الالتزامات التي لم تسجل بعد في بيان الميزانية، ٣١ كانون الأول/ديسمبر			تاريخ آخر تقييم اكتواري إذا اختلف عن تقييم ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨	سداد التزامات المتقاعدين الحاليين أولا بأول
	٢٠٠٥[أ]	٢٠٠٧	٢٠٠٨[ب]	٢٠٠٥	٢٠٠٧	٢٠٠٨[ب]	٢٠٠٥	٢٠٠٧	٢٠٠٨[ب]	٢٠٠٥	٢٠٠٧	٢٠٠٨[ب]		
المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة	١٧,٥	١٣,٤	١٥,١	–	–	–	–	١٣,٤	١٥,١	١٧,٥	–	–	٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧	نعم
مركز التجارة الدولية	٤١,٢	٥٠,٨	٥٣,٨	–	–	–	–	٥٠,٨	٥٣,٨	٤١,٢	–	–	٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧	نعم
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	٢٦٩	٣٠٨[ط]	٣٠٧,٩	–	–	–	–	٣٠٨	٩,٣٠٧		–	–	٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧	نعم
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	٨,٩	١٤,٢	١٦,٣	–	–	–	–	١٤,٢	١٦,٣	٩,٨	–	–	٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧	نعم
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	٤١,٧	٦	٦	–	–	–	–	٦	٦	٤١,٧	–	–	٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧	نعم
منظمة الأغذية والزراعة	٥٢٦	٥٧٦,١	٨٧٨	١٥٣	٢٠٠,٧	١٤١	١٧٣	٥٧٦,١	٥٩٦	٣٥٣	–	٢٨٢[٤]		لا[د]
المنظمة البحرية الدولية	لا ينطبق	٢٢,١	٢٢,٧	–	–	–	–	–	–	–	–	–	١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧	نعم
منظمة التجارة العالمية	٣٧١	٦٤٩	٦٤٩	٢٧٢	٣٨٤[ب]	٣٨٤[ك]	٢٠٦	٣٤١	٣٤١	١٦٥	٣٠٨	٣٠٨,٠	٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧	
منظمة السياحة العالمية		٣,١٥	٣,١٥	–	[١١]	١١	–	–	–		٣,١٥	٣,١٥	٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧	نعم
المنظمة الصحية للبلدان الأمريكية[ز]														
منظمة الطيران المدني الدولي	٣٦,٢	٥٥,٢	٤٦,٨	–	–	–	–	–	–	٣٦,٢	٥٥,٢	٨,٤٦		نعم
المنظمة العالمية للأرصاد الجوية	٦٢,٢	٧٥	٧٩,٨	١,١	١	١,٣	–	–	–	٦٢,٢	٧٥,٠	٧٩,٨	٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧	نعم
المنظمة العالمية للملكية الفكرية	٥٤,١٢	٧٤,١١	٧٣,٨٧	–	–	–	١٨,٣٢	٣٣,٧٥	٣٦,٧٧	٣٥,٨٠	٤٠,٣٦	٣٧,١٠	٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧	نعم
منظمة العمل الدولية[هـ]	٣٨٩	٤١٥	٤١٥[٥]	–	–	–	–	–	–	٣٨٩	٠,٤١٥	٠[٥],٤١٥	٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧	نعم
موئل الأمم المتحدة	لا ينطبق	٧,٣	٨,٥	–	–	–	لا ينطبق	٧,٣	٨,٥		–	–	٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧	نعم
الوكالة الدولية للطاقة الذرية	٩٣	٢٠٧	٢٢٥	–	–	–	–	–	–	٩٣	٢٠٧	٢٢٥	٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٧	نعم
اليونسكو[ح]	٦٠١	٦١٤	٦١٤[٨]	–	٣٠		–	–	–	٦٠١	٦١٤	٦١٤[ح]	٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧	
اليونيتار	١,٩	٢,٤	٢,٧	–	–	–	–	٢,٤	٢,٧	١,٩	–	–	٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧	نعم

المنظمة	مجموع الالتزامات، ٣١ كانون الأول/ديسمبر			التمويل المتاح، ٣١ كانون الأول/ديسمبر			الالتزامات المسجلة في بيان الميزانية، ٣١ كانون الأول/ديسمبر			الالتزامات التي لم تسجل بعد في بيان الميزانية، ٣١ كانون الأول/ديسمبر			تاريخ آخر تقييم اكتواري إذا اختلف عن تقييم ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨	سداد التزامات المتقاعدين الحاليين أولا بأول
	٢٠٠٥[أ]	٢٠٠٧	٢٠٠٨[ب]	٢٠٠٥	٢٠٠٧	٢٠٠٨[ب]	٢٠٠٥	٢٠٠٧	٢٠٠٨[ب]	٢٠٠٥	٢٠٠٧	٢٠٠٨[ب]		
اليونيدو	٨٢,٣	١٠٤,٩	١٠٩,٦	–	–	–	–	–	–	٣,٨٢	١٠٤,٩	١٠٩,٦	٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧	نعم
اليونيسيف	٢٩٢	٤٨٣[ي]	٥٢٩	٦٠	١٥٠	١٨٠	–	–	–	٢٩٢	٤٨٣	٥٢٩	٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧	نعم
المجموع	**٥ ٧٥٨,١**	**٧ ١٤٩,٧**	**٧ ٧٦٥,٠**	**٧٤١,١**	**١ ٢٢٨,٤**	**١ ٢٦٨,٠**	**٦٦٧,٣**	**٤ ٤٣٦,٧**	**٤ ٧٢٢,٥**	**٥ ٠٩٠,٨**	**٢ ٧١٣,٠**	**٣ ٠٤٢,٥**		

(أ) لمنظمة الأغذية والزراعة، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

(ب) لمنظمة العمل الدولية، والاتحاد الدولي للاتصالات، واليونسكو، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، والاتحاد البريدي العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

(ج) تواصل الأمم المتحدة دفع التزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة أولاً بأول. والجمعية العامة مطالبة الآن باعتماد مبلغ ٤٢٥ مليون دولار من أجل التمويل المبدئي للالتزامات المستحقة فضلا عن الموافقة على اقتراح بترتيبات تمويل على الأجل الطويل.

(د) تعكس الالتزامات غير المسجلة بعد في بيان الميزانية استخدام منظمة الأغذية والزراعية لطريقة الممر، بما يسمح به المعيار ٢٥ من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، من أجل تأجيل الإقرار بجزء من الالتزامات الاكتوارية. ملاحظات على التعامل مع المتقاعدين الحاليين:تتلقى منظمة الأغذية والزراعية التمويل من الدول الأعضاء عن البنود التالية: '١' تكاليف الخدمات الجارية للموظفين العاملين الذي يتوقع أن تكون لهم استحقاقات في إطار خطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة (على النحو الذي حدده التقييم الاكتواري)؛ '٢' خُصِّص اعتماد إضافي قدره ١٤,٢ مليون دولار لكل فترة سنتين، لفترات السنتين التالية: ٢٠٠٤-٢٠٠٥؛ و ٢٠٠٦-٢٠٠٧؛ و ٢٠٠٨-٢٠٠٩ كإسهام في التمويل الجزئي لالتزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة عن الخدمة السابقة(استنادا إلى قرار مجلس الإدارة).

(هـ) يجري الاتحاد الدولي للاتصالات ومنظمة العمل الدولية الدراسة الاكتوارية كل سنتين؛ وستتاح البيانات التالية بنهاية عام ٢٠٠٩.

(و) ترد البيانات لـ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، في حواشي البيانات المالية.

(ز) تتوقع المنظمة الصحية للبلدان الأمريكية إنجاز تقييم اكتواري في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، في وقت ما من عام ٢٠٠٩.

(ح) تتمثل السياسة الحالية لليونسكو في إجراء تقييم كامل بنهاية كل فترة سنتين (سيجرى التقييم التالي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩). ولا تسجل اليونسكو الالتزامات في بيان الميزانية لكنها تتيح المعلومات عنها في حواشي البيانات المالية.

(ط) ترد التزامات اليونيسيف في حواشي البيانات المالية.

(ي) لا تتضمن البيانات المالية للأونروا أية اعتمادات، نظرا لأن الأمانة العامة للأمم المتحدة تتحمل تكاليف انتهاء خدمة الموظفين الدوليين.

(ك) قُدِّمت اعتمادات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة البالغة ٤٠٠ ٠٠٠ يورو لمنظمة التجارة العالمية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ للموافقة عليها.

(ل) يخصص برنامج الأغذية العالمي أموالا لتمويل هذه الاستحقاقات.

المرفق الثاني

نظرة عامة على الإقرار بالالتزامات ومبادرات التمويل التي تتخذها منظومة الأمم المتحدة

صناديق الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها ومؤسساتها الأخرى

١ - يقدم هذا المرفق نظرة عامة على التقديرات والتفاصيل المتصلة بإقرار وتمويل الالتزامات المستحقة و''تكاليف الخدمات الجارية'' لبرامج ومؤسسات الأمم المتحدة الأخرى في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وتستند البيانات إلى المعلومات المستقاة من المنظمات المعنية.

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

٢ - قدّر التقييم الاكتواري في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ لمنظمة الأمم المتحدة الأغذية والزراعة التزامات مستحقة عن الخدمة السابقة بمبلغ ٥٧٦,١ مليون دولار، يتعلق مبلغ ٣٦٧ مليون دولار منها بالموظفين السابقين ومبلغ ٢٠٩,١ ملايين دولار بالموظفين العاملين. ومُوِّل ٢٠٠,٨ مليون دولار من الالتزامات الكلية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (باستخدام القيمة السوقية للاستثمارات) وسُجِّلت الالتزامات بكاملها البالغة ٥٧٦,١ مليون دولار في البيانات المالية لمنظمة الأغذية والزراعة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

٣ - الافتراضات الرئيسية التي استخدمت هي: معدل خصم بنسبة ٥,٦ في المائة؛ وزيادة متوقعة في المرتبات بنسبة ٣ في المائة؛ وزيادة في التكاليف الطبية بنسبة ٥ في المائة لجميع السنوات القادمة؛ وتضخم عام بنسبة ٢,٥ في المائة. وبين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٦، احتسبت منظمة الأغذية والزراعة التكاليف السنوية للموظفين في الخدمة الفعلية بتجميع هذه التكاليف، مع تجميع التزامات الخدمة السابقة على مدى فترة ٣٠ عاما. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، أقرت المنظمة بالالتزامات بكاملها. وبالتالي، واعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، تسجل المنظمة نفقة كل من تكاليف الخدمات الجارية وكذلك تكلفة الفائدة المرتبطة بالزيادة في القيمة الحالية للالتزامات بسبب مرور الوقت.

٤ - ويوفَّر تمويل تكاليف الخدمات الجارية في برنامج العمل والميزانية لفترة السنتين. وتموِّل منظمة الأغذية والزراعة جزئيا الالتزامات المستحقة للخدمة السابقة من أي فائض في الإيراد الاستثماري يزيد على احتياجات الخطط الأخرى مثل خطة مدفوعات انتهاء الخدمة

وخطة تعويض الموظفين. وقد أدرك مؤتمر المنظمة أن التمويل من فائض الإيراد الاستثماري ليس كافيا لسد العجز في التمويل، لذا فقد وافق على اشتراكات إضافية كل سنتين من الدول الأعضاء تبلغ ١٤ مليون دولار ابتداء من فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥. غير أنه إدراكا لكون هذا الاشتراك الإضافي لا يزال غير كاف لتحقيق التمويل الكامل للالتزامات المتعلقة بالخدمة السابقة على مدى فترة الاستهلاك الأصلية البالغة ٣٠ عاما، فسيكون من الضروري استعراض المبالغ التي يتعين الموافقة عليها من أجل التمويل مستقبلا في فترات السنتين اللاحقة.

الوكالة الدولية للطاقة الذرية

٥ - أجرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقييما اكتواريا لاستحقاقات التأمين الصحي بعد التقاعد باستخدام طريقة إسقاط المبالغ المستحقة حسب الوحدة. وقُدِّرت قيمة الالتزامات المستحقة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ بمبلغ ١٤٢ مليون يورو استنادا إلى افتراضات سعر الفائدة بنسبة ٤,١ في المائة ومعدل تضخم للتكاليف الطبية بنسبة ٨,٥ في المائة.

٦ - ولم تتخذ بعدُ أية اجراءات لتجميع تكاليف الخدمات الجارية أو لتمويل الالتزامات، غير أن الوكالة تنظر حاليا في مختلف خيارات التمويل وتواصل تقدير هذه الالتزامات والكشف عنها. والطريقة التي تتعامل بها الوكالة في النهاية مع هذه المسألة ستتأثر إلى حد كبير بما يتَّخذ في الجمعية العامة من قرارات تتعلق باقتراحات الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن معالجة التزامات الأمم المتحدة المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة.

منظمة الطيران المدني الدولي

٧ - قدّرت دراسة اكتوارية لمنظمة الطيران المدني الدولي قيمة الالتزامات المتعلقة بالاستحقاقات الصحية بعد انتهاء الخدمة بمبلغ ٥٥,٢ في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وأُجريت الدراسة وفقا للمعايير المهنية للمعهد الكندي للاكتواريين ولمعايير المحاسبة الكندية وللمبادئ الاكتوارية المقبولة بوجه عام.

٨ - ولا تخصص المنظمة حسابا لتجميع هذه الالتزامات. وتبلّغ عن المدفوعات المتعلقة بالاستحقاقات الصحية بعد انتهاء الخدمة في كل فترة مالية على أنها نفقات تلك الفترة. ولم تمول المنظمة الالتزامات وتم توجيه اهتمام مجلس الإدارة إلى هذه المسألة للنظر فيها. ويُكشَف عن هذه الخصوم كحاشية في البيانات المالية.

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

٩ - ينفذ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية تقييما اكتواريا مستقلا منذ عام ٢٠٠٦. وقدّر التقييم الاكتواري مجموع الالتزامات المستحقة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ بمبلغ ٤١,٤ مليون دولار. وقد موّل الصندوق تمويلا كاملا الأصول ذات الصلة التي توجد في صندوق استئماني مستقل من الناحية القانونية، وتناهز قيمتها ٤٦,٢ مليون دولار. ويحتسب الصندوق، ابتداء من عام ٢٠٠٦، كامل التكلفة السنوية لتكاليف الخدمات الجارية باعتباره إنفاقا عن السنة الحالية رغم أنه يتجاوز الاعتمادات ذات الصلة في الميزانية الإدارية. وتقيد أية خسائر اكتوارية تزيد على تكاليف الخدمات الجارية في بيان الإيرادات خارج الميزانية الإدارية.

منظمة العمل الدولية والاتحاد الدولي للاتصالات

١٠ - يشترك كل من منظمة العمل الدولية والاتحاد الدولي للاتصالات في صندوق للتأمين الصحي للموظفين. وقد قرر التقييم الاكتواري الأخير الذي تم في نهاية عام ٢٠٠٧ وفقاً للمعيار الدولي للمحاسبة ١٩ مسؤولية منظمة العمل الدولية عن الاستحقاقات الطبية بعد انتهاء الخدمة للموظفين المؤهلين اعتبارا من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وكانت الافتراضات الاكتوارية الرئيسية تضخم التكاليف الطبية بنسبة ٥ في المائة من عام ٢٠٠٤ وتناقص إلى ٣ في المائة خلال ١٠ سنوات، ومعدل خصم قدره ٤ في المائة، وتضخم في الأسعار قدره ٢ في المائة.

١١ - وتقدر الالتزامات المستحقة على منظمة العمل الدولية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ بمبلغ ٤١٥ مليون دولار. وتصرف منظمة العمل الدولية مدفوعات الاستحقاقات المتعلقة بالموظفين المتقاعدين على أساس الدفع أولا بأول، وتحمَّل الميزانية العادية الأقساط للفترة المالية التي تم دفعها فيها. و لم ترصد منظمة العمل الدولية مخصصات لتكاليف الخدمة الحالية كما أنه ليس لديها خطط لتمويل الالتزامات المستحقة بانتظار اتخاذ الجمعية العامة القرارات التي تستنير بها المناقشات في مجلس إدارتها.

١٢ - وتقدر الالتزامات المستحقة على الاتحاد الدولي للاتصالات في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ بمبلغ ١٨١,٣ مليون دولار. ويصرف الاتحاد الدولي للاتصالات مدفوعات الاستحقاقات للموظفين المتقاعدين على أساس الدفع أولا بأول، ويحمِّل اشتراكاته على صندوق التأمين الصحي للموظفين في فترة السنتين التي تدفع فيها، ولا يرصد أي مخصصات لتكاليف الخدمة الحالية للموظفين العاملين. وليس هناك أي خطط لتمويل الالتزامات المستحقة في هذا الوقت.

مركز التجارة الدولية التابع للأونكتاد/منظمة التجارة العالمية

١٣ - قدرت دراسة اكتوارية مشتركة أجرتها عام ٢٠٠٨ مؤسسة ''ميرسر'' لعدة كيانات وفقا للبيانات ذات الصلة الالتزامات المترتبة على مركز التجارة الدولية التابع للأونكتاد/منظمة التجارة العالمية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ بمبلغ ٥٠,٨ مليون دولار. ولم يتخذ مركز التجارة الدولية أي تدابير للتمويل بعد. بيد أنه يزمع إنشاء آلية تمويل، بالتشاور مع منظمة التجارة العالمية، على أساس قرار الجمعية العامة فيما يتعلق باقتراحات الأمم المتحدة المقدمة في هذا التقرير.

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

١٤ - يقدر التقرير الاكتواري لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الالتزامات المستحقة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ بمبلغ ٣٠٧,٩ مليون دولار، ويضم مبلغ ٩٥,٦ مليون دولار من أجل المتقاعدين الحاليين، و ٨١,٦ مليون دولار من أجل الموظفين العاملين المؤهلين حاليا للتقاعد، و ١٣٠,٧ مليون دولار من أجل الموظفين العاملين الذين ليسوا مؤهلين للتقاعد بعد.

١٥ - وقد أدرجت الإعانة الحالية المتصلة بأقساط المتقاعدين في الميزانية البرنامجية السنوية المناظرة، وترد التكاليف الفعلية المتكبدة في كل فترة مالية كمصروفات للسنة الحالية. ولم تنشئ المفوضية أي احتياطي من أجل تمويل الالتزامات المتعلقة بالاستحقاقات الطبية بعد انتهاء الخدمة كما لم تضع أي خطط من أجل تحمل تكاليف الخدمة التقديرية.

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

١٦ - يقدر التقييم الاكتواري، الذي كان جزءا من الدراسة المشتركة التي أجرتها مؤسسة ميرسر، الالتزامات المستحقة (صافي تعويض اشتراكات المتقاعدين) لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ بمبلغ ٤٨٢,٧ مليون دولار. وفي عام ٢٠٠٥، أنشأت اليونيسيف احتياطيا بمبلغ ٩٠ مليون دولار لتمويل الالتزامات المقدرة، جزئيا.

١٧ - وتقوم اليونيسيف بزيادة احتياطيها الممول، تدريجيا، من أجل التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة من مواردها العادية. وحتى نهاية عام ٢٠٠٧، بلغ الاحتياطي الممول ١٥٠ مليون دولار مقابل صافي الالتزامات المستحقة المقدرة بمبلغ ٤٨٢,٧ مليون دولار. وقد أقر مجلس اليونيسيف التنفيذي الزيادة التدريجية لهذا الاحتياطي الممول كي يصل إلى ٢١٠ ملايين دولار مع نهاية الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل الحالية في عام ٢٠٠٩.

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

١٨ - اشتركت أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في الدراسة الاكتوارية المشتركة التي أنجزتها مؤسسة ''ميرسر'' والتي تبين التزامات تقديرية بمبلغ ٥,١ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. ولم تمول أمانة الاتفاقية هذه الالتزامات بعد وهي تسدد استحقاقات المتقاعدين الحالية على أساس الدفع أولا بأول. وقد قامت بتجميع هذه الالتزامات لأول مرة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١٩ - تقدر الدراسة الاكتوارية المشتركة التي أنجزتها مؤسسة ''ميرسر'' للالتزامات المستحقة على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل استحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ بمبلغ ٤٦٦,٢ مليون دولار. ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتمويل هذه الالتزامات من الموارد العادية وغيرها من الموارد وكذلك من الفائدة المكتسبة عن رصيد احتياطي التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، بلغ مجموع احتياطي التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة ٢٦٧,٩ مليون دولار. والمبلغ المرصود هو بالإضافة إلى المدفوعات التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة للمتقاعدين الحاليين، التي أدرجت كجزء من نفقات ميزانية الدعم لفترة السنتين.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

٢٠ - يقدر تقرير الخبراء الاستشاريين الاكتواريين التابعين لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو) الالتزامات المستحقة من أجل استحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ بمبلغ ٦١٤ مليون دولار.

٢١ - وهذا الرقم ناجم عن دراسة اكتوارية شاملة قامت بها مؤسسة ''ميرسر'' وفقا للبيانات ذات الصلة.

٢٢ - وليس هناك من خطط لتمويل الالتزامات أو أي مقترحات لإثبات تكاليف الخدمات الراهنة لفترة السنتين الحالية؛ بيد أنه كان من المقرر تقديم ورقة توضح الموضوع وتقترح خيارات التمويل المحتملة إلى المجلس التنفيذي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. وتقدم اليونيسكو الموارد من أجل دفع أقساط المتقاعدين في بند محدد من الميزانية خلال سنة التشغيل.

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

٢٣ - تبين الدراسة الاكتوارية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة التي أجريت كجزء من الدراسة المشتركة التي أجرتها مؤسسة ''ميرسر'' التزامات مستحقة (صافي تعويض اشتراكات المتقاعدين) تقدر بمبلغ ٣٨,١ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. ولم يمول برنامج الأمم المتحدة للبيئة هذه الالتزامات المترتبة بعد. وتقيد النفقات على حساب اعتمادات الميزانية للفترات التي تصرف فيها المدفوعات الفعلية من أجل استحقاقات المتقاعدين الحاليين.

اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ

٢٤ - تزود اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ الموظفين الذين يستوفون شروط أهلية معينة باستحقاقات الرعاية الصحية بعد تقاعدهم. وطريقة حساب التكاليف الاكتوارية هي طريقة إسقاط المبالغ المستحقة حسب الوحدة. وبلغت الالتزامات الإجمالية المستحقة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ مقدار ١٨,٥ مليون دولار، قابلتها اشتراكات من المتقاعدين بلغ ٤,٦ مليون دولار مما يترك التزامات مستحقة صافية بمقدار ١٣,٩ مليون دولار. ومن أصل هذا المبلغ، يتعلق مبلغ ٥,٣ مليون دولار بالمتقاعدين الحاليين والموظفين العاملين المؤهلين حاليا للتقاعد، في حين يتعلق مبلغ ٨,٦ مليون دولار بالموظفين العاملين غير المؤهلين للتقاعد بعد.

٢٥ - وما برحت أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ تدفع استحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة على أساس الدفع أولا بأول في إطار ميزانية النفقات المتكررة. ولم تُرصد أي أصول وتخصص لتمويل استحقاقات ما بعد التقاعد. وإذا ما استخدمت أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ أسلوب المحاسبة على أساس الاستحقاق، سيكون هناك مصروفات سنوية بمبلغ ١,٦ مليون دولار في عام ٢٠٠٧ و ٢,٧ مليون دولار في عام ٢٠٠٨.

٢٦ - ورغم أن أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ لا تقوم بتجميع الالتزامات المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، فقد جرى كشف كامل للمعلومات في حواشي البيانات المالية كجزء من الحسابات الرئيسية. وخصمت الالتزامات من الاحتياطي المتراكم. وكانت هناك احتياطيات كافية في جميع الصناديق لتغطية الالتزامات المستحقة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

٢٧ - تبين الدراسة الاكتوارية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية التي أجريت كجزء من الدراسة المشتركة التي أجرتها مؤسسة ''ميرسر'' التزامات مستحقة تقدر بمبلغ ٧,٣ مليون دولار (صافي التعويض من اشتراكات المتقاعدين) في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. ولم يمول برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية هذه الالتزامات المستحقة. وتقيد النفقات على حساب اعتمادات الميزانية للفترات التي تتم فيها المدفوعات الفعلية من أجل استحقاقات المتقاعدين الحاليين.

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

٢٨ - على أساس دراسة اكتوارية أجريت كجزء من الدراسة المشتركة في عام ٢٠٠٨، تقدر الالتزامات المستحقة لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بمبلغ ١٠٤,٩ مليون دولار (وما يعادل ٧١,٩ مليون يورو). ولم تُرصد أي مخصصات لتمويل الالتزامات كما لا يوجد هناك أي خطط لصرف تكاليف الخدمة الراهنة في فترة السنتين الحالية، وبدلا عن ذلك، تقيد المدفوعات الفعلية على أساس الدفع أولا بأول ويُبلغ عنها كنفقات للفترة الحالية.

معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث

٢٩ - حدد صافي الالتزامات المستحقة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ والمنسوبة لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، بمبلغ ٢,٤ مليون دولار. وقد أقر المعهد هذه الالتزامات تماما في البيانات المالية فأنشأ صندوقا خاصا بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة؛ بيد أن العجز في هذا الصندوق بلغ في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ مقدار ٢,٤ مليون دولار، ويزمع المعهد إنشاء آلية تمويل تتسق مع الآلية التي أقرتها الجمعية العامة من أجل الأمم المتحدة.

الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

٣٠ - أجرى خبير استشاري اكتواري مستقل دراسة اكتوارية عن الديون المتراكمة لاستحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة للموظفين العاملين والمتقاعدين في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. ولم يُجر أي تقييم في السابق.

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

٣١ - تعاقد مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مع خبير استشاري اكتواري مستقل لإجراء تقييم اكتواري لاستحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. وقد بينت نتيجة ذاك التقييم أن قيمة المطالبات المتوقعة للموظفين المتقاعدين والموظفين العاملين (الوطنيين والدوليين معا، الممولين من الميزانية الإدارية) في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ بلغت ٥,٩٩ مليون دولار.

٣٢ - وقد أقر مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع كلية بهذه الالتزامات في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، وهو الآن بصدد اتخاذ الخطوات لتمويلها.

صندوق الأمم المتحدة للسكان

٣٣ - تبين الدراسة الاكتوارية لصندوق الأمم المتحدة للسكان التي أُجريت كجزء من الدراسة المشتركة التي أجرتها ''ميرسر'' التزامات مستحقة (صافي التعويض من اشتراكات المتقاعدين) تقدر بمبلغ ٧٢,٨ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وقد أقر صندوق الأمم المتحدة للسكان كلية بهذه الالتزامات.

٣٤ - وفي فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، قام الصندوق بتمويل ٦١,٢ مليون دولار من الالتزامات المذكورة أعلاه ولم يبق سوى ١١,٦ مليون دولار بدون تمويل في نهاية عام ٢٠٠٧. وفي الوقت ذاته، أدخل صندوق الأمم المتحدة للسكان رسما على مرتبات الموظفين مقداره ٤ في المائة لكي يمول جزئيا النصيب الحالي من التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. ويهدف صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى أن يكون التمويل كاملا بحلول نهاية عام ٢٠١٠.

٣٥ - وقد تم تمويل التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة عن طريق المصادر التالية:

(أ) أموال لم تنفق مرحلّة: ٥٢ مليون دولار

(ب) رسم على مرتبات الموظفين: ٧,٥ مليون دولار

(ج) الفوائد العائدة من أموال الاحتياطي: ١,٧ مليون دولار

جامعة الأمم المتحدة

٣٦ - بلغ صافي الالتزامات المستحقة في جامعة الأمم المتحدة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، حسبما حددتها الدراسة الاكتوارية، ٣,٩ مليون دولار. ولم تمول الجامعة أي جزء

من هذه الالتزامات بعد، لكنها تزمع إنشاء آلية تمويل استنادا إلى قرار الجمعية العامة فيما يتعلق بمقترحات الأمم المتحدة المقدمة في هذا التقرير.

برنامج الأغذية العالمي

٣٧ - حدد التزامات الاستحقاقات الطبية بعد انتهاء الخدمة لبرنامج الأغذية العالمي خبراء استشاريون متخصصون باستخدام الافتراضات الاقتصادية والديمغرافية الخاصة ببرنامج الأغذية العالمي لتحديد قيمة التزامات ما بعد انتهاء الخدمة هذه. وقد خلص تقرير التقييم الاكتواري لعام ٢٠٠٧ إلى أن رصيد الالتزامات الطبية المستحقة بعد انتهاء الخدمة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ مقداره ١٥٠,٥ مليون دولار. أما الالتزامات غير الممولة فتبلغ ٥٩,٨ مليون دولار. وتقوم أمانة برنامج الأغذية العالمي باستطلاع الخيارات بشأن تمويل هذه الالتزامات التي ستقدم، بمجرد تحديدها، إلى المجلس التنفيذي لإقرارها.

منظمة الصحة العالمية

٣٨ - كانت منظمة الصحة العالمية أول منظمة تدرك الحاجة إلى رصد مخصصات من أجل استحقاقات ما بعد التقاعد، وقامت في هذا السياق بتمويل جزء من الالتزامات المستحقة غير الممولة عن طريق اشتراكات سنوية خاصة بدأت في عام ١٩٨٩. وأنشأت المنظمة احتياطيا بموجب الفقرة ٤٧٠-٢ من قواعد خطة التأمين الصحي للموظفين. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، بلغت أصول الخطة ٣٨٣,٦ مليون دولار، منها ٣٤١,٤ مليون دولار ترصد للاحتياطي الخاص المنشأ بموجب الفقرة ٤٧٠-٢.

٣٩ - ويعود تاريخ الدراسة الاكتوارية لمنظمة الصحة العالمية إلى تموز/يوليه ٢٠٠٨ استنادا إلى معلومات تعود إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وتقدر القيمة الحالية لاستحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة في المستقبل باتباع منهجية المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، واستخدام معدل خصم مقداره ٤ في المائة في أوروبا و ٦,٥ في المائة في الولايات المتحدة الأمريكية والبلدان الأخرى، بمبلغ ٥٥٣ مليون دولار فيما يتعلق بالمتقاعدين و ٥٠٢,٧ مليون بالنسبة للموظفين العاملين (بالتزامات تقديرية إجمالية بلغت ١ ٠٥٥,٧ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧) . كما بلغت الالتزامات المستحقة ذات الصلة على منظمة الصحة العالمية حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ مقدار ٦٤٩ مليون دولار.

٤٠ - كما جرت دراسة للأصول/الخصوم في عام ٢٠٠٨ ولمساعدة المنظمة في تقييمها لاستراتيجية الاستثمار بالنسبة لأصول الخطة.

المنظمة العالمية للملكية الفكرية

٤١ - قدرت التزامات الاستحقاقات الطبية بعد انتهاء الخدمة بالنسبة للموظفين بمبلغ ٥٤,٧ مليون فرنك سويسري في نهاية عام ٢٠٠٥ (استنادا إلى تقييم اكتواري جرى في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥) وبمبلغ ٦٤,٦ مليون فرنك سويسري في نهاية عام ٢٠٠٧ (استنادا إلى تقييم اكتواري جرى في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧). كما قدرت استحقاقات إنهاء الخدمة بمبلغ ١٦,٢ مليون فرنك سويسري في نهاية عام ٢٠٠٥، استنادا أيضا إلى تقييم جرى في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، وبمبلغ ١٨,٤ مليون فرنك سويسري في نهاية عام ٢٠٠٧، وأيضا إثر إجراء دراسة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. وهذه الأرقام مذكورة في حواشي البيانات المالية.

٤٢ - وإثر الموافقة على اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام اعتبارا من عام ٢٠١٠، قررت المنظمة العالمية للملكية الفكرية زيادة مبلغ مخصصاتها، التي كانت ٢٤ مليون فرنك سويسري في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، عن طريق المضي في السياسة المتبعة في فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ وإضافة مبلغ يعادل ٦ في المائة من نفقات الموظفين لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، مما أدى إلى زيادة المخصصات إلى ٣٧,٨ مليون فرنك حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

٤٣ - قدرت دراسة اكتوارية للالتزامات المتراكمة بالنسبة لاستحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ مبلغ ٤٤ مليون دولار للموظفين المتقاعدين ومبلغ ٣١,٢ مليون دولار للموظفين العاملين. ولم تدرج هذه المبالغ في البيانات المالية لكن كشف عنها في حواشيها. وتقدم المنظمة العالمية للأرصاد الجوية مساهماتها في التكاليف الطبية بعد انتهاء الخدمة على أساس الدفع أولا بأول، عن طريق تمويل صندوق احتياطي لاستحقاقات ما بعد التقاعد بفرض رسم قدره ٢ في المائة على تكاليف المرتبات. وقد بلغ رصيد الصندوق الاحتياطي ١,٤ مليون فرنك سويسري (١,٢ مليون دولار) في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

المنظمات التي لم يجر من أجلها تقييم

٤٤ - لم يجر أي تقييم لتبيان الالتزامات حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ بالنسبة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) ومنظمة التجارة العالمية. ولا ترصد الأونروا أي مخصصات/تقديرات من أجل التزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة؛ وتمول وظائف الموظفين الدوليين حاليا من الميزانية العادية للأمم المتحدة.

المرفق الثالث

مواقع الأمم المتحدة الشبكية التي تقدم معلومات عن خطط التأمين الصحي

خطة التأمين		موقع الإنترنت
(أ)	برامج المقر	ttp://www.un.org/insurance (underforms and circulars)
'١'	شركة إيتنا Aetna للخيار المفتوح – مؤسسة مفضلة	
'٢'	إمباير الصليب الأزرق والدرع الأزرق Empire Blue Cross Blue Shield	
'٣'	خطة التأمين الصحي لنيويورك HIP	
'٤'	شركة سيغنا لخدمات طب الأسنان SIGNA	
(ب)	برنامج فانبريدا الدولي للتأمين Vanbreda	http://www.un.org/insurance (under forms and circulars)
(ج)	خطة التأمين الطبي للموظفين المحليين في مراكز عمل معينة خارج المقر	http://www.un.org/insurance (under forms and circulars)
(د)	جمعية التأمين التعاوني لموظفي الأمم المتحدة ضد المرض والحوادث	http://157.150.64.200/assmut/Statutes.pdf
(هـ)	خطة التأمين الطبي الجماعي لمكتب الأمم المتحدة في فيينا ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	http://www.unodc.org/hrsa/finance/personal_insurances.html
(و)	الخطة النمساوية للتأمين ضد المرض (Wiener skrankenkasse)	http://www.unodc.org/hrsa/finance/personal_insurances.html

المرفق الرابع

مسرد المصطلحات

الالتزامات المستحقة – القيمة الاكتوارية الحالية للاستحقاقات المنسوبة للخدمة التي قدمها الموظف حتى تاريخ محدد. وقبل تاريخ الأهلية الكاملة للموظف، تكون الالتزامات المتراكمة لاستحقاقات ما بعد التقاعد في تاريخ معين للموظف هي نسبة الالتزامات المتوقعة لاستحقاقات ما بعد التقاعد المعزوة للخدمة التي قدمها الموظف حتى ذلك التاريخ. وفي تاريخ الأهلية الكاملة وما بعده، لا يعود ثمة اختلاف بين الالتزامات المتراكمة والمتوقعة لاستحقاقات ما بعد التقاعد.

أساس الاستحقاق – إن نظام المحاسبة على أساس الاستحقاق في تسجيل الإيرادات في كل فترة مالية يثبت الدخل عند كسبه أو استحقاقه وليس عند استلامه. واستحقاق النفقات في كل فترة مالية يعني إثبات التكاليف عند تكبد الالتزامات و/أو الالتزامات وليس عند القيام بالدفع.

القيمة الاكتوارية الحالية – القيمة الحالية (تاريخ التقييم) لمبلغ أو مجموعة من المبالغ الواجبة الدفع في المستقبل. وتحدد القيمة الاكتوارية الحالية بخصم المدفوعات المقبلة بسعر فائدة يحدد مسبقا، مع مراعاة احتمال الدفع.

التقييم الاكتواري – تحديد الالتزامات المستحقة في نهاية فترة مالية ما بالاستناد إلى افتراضات معينة وأسعار الخصم واعتمادات الخطة.

الاستهلاك – عملية إثبات الالتزامات غير الممولة على امتداد عدة فترات مالية.

الاستحقاقات – استحقاقات أو تغطية الرعاية الصحية المستحقة للمشاركين في خطة التأمين الصحي للموظفين بعد انتهاء الخدمة.

الأساس النقدي – المعالجة المحاسبية للاستحقاقات من خلال احتساب التكاليف عند دفع الاستحقاقات فعلا.

تكاليف الخدمة الحالية – تكلفة استحقاقات ما بعد التقاعد المكتسبة خلال الفترة الجارية للخدمة الفعلية للموظف.

معدلات الخصم – أسعار الفائدة المقدرة التي يمكن على أساسها تسوية استحقاقات ما بعد التقاعد بالفعل. وتستخدم معدلات الخصم المفترضة لقياس القيمة الحالية لالتزامات استحقاقات ما بعد التقاعد في المستقبل.

الالتزامات الممولة – ما يتجمع من التزامات تخصص لها المنظمة أموالا لدفع الاستحقاقات في تاريخ مقبل.

معدلات الاتجاه الذي تنحوه الرعاية الصحية – افتراضات بشأن معدل التغيير السنوي في تكلفة استحقاقات الرعاية الصحية.

تكلفة الفائدة – الفائدة المترتبة على الالتزامات المتراكمة المتمثلة في استحقاقات ما بعد التقاعد بسبب مرور الوقت.

الدفع أولاً بأول – تقييد التكاليف وتمويلها في الميزانية كلما حان أجلها واستحق دفعها للمتقاعدين الحاليين خلال الفترة الحالية فقط. ويتعين التمييز بين سداد الالتزامات أولاً بأول وبين التمويل المسبق الذي يُجَمِّع الأرصدة لدفع الالتزامات قبل أن يحين أجلها وتكون مستحقة.

استحقاقات ما بعد التقاعد – الاستحقاقات التي تدفعها المنظمة غير المعاش التقاعدي للموظفين الذين يتقاعدون من المنظومة.

صندوق استحقاقات ما بعد التقاعد – حساب محدد أنشئ لجمع الأرصدة لأغراض دفع استحقاقات ما بعد التقاعد عند حلول أجلها. وتخصص هذه الأرصدة عموما لدفع استحقاقات ما بعد التقاعد.

طريقة تقدير المبالغ المستحقة حسب الوحدة (طريقة المستحقات المتراكمة) – أسلوب تقييم اكتواري يستخدم لتحديد القيمة الحالية لالتزامات الاستحقاقات المحددة وما يرتبط بها من تكلفة الخدمة الحالية والسابقة. وهو يقيس كل وحدة استحقاق على حدة لتكوين جملة الالتزام النهائي.

المعايير المحاسبية

معيار المحاسبة المالية ١٠٦ – يتطلب الاحتساب المسبق للالتزامات المطلوبة كي يمكن مستقبلا دفع استحقاقات ما بعد التقاعد التي تتراكم على مدى حياة الموظفين المهنية. وبموجب المعيار ١٠٦، يتطلب الإثبات السنوي للالتزامات حساب تكلفة الخدمة وتكلفة الفائدة ومبالغ الاستهلاك خلال الفترة؛ ويطبق أساس الاستحقاق المحاسبي.

المعيار المحاسبي الدولي ١٩ – يتطلب من المنظمة بيان التزاماتها المتعلقة بدفع الاستحقاقات وتحديد القيمة الحالية للالتزامات باستخدام طريقة تقدير المبالغ المستحقة حسب الوحدة والافتراضات المتعلقة بالمتغيرات الديمغرافية والمالية.

المعيار ٢٥ من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (استحقاقات الموظفين) – هو المعيار ذو الصلة من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والمستمد أساسا من المعيار المحاسبي الدولي ١٩ بشأن استحقاقات الموظفين. والمتطلبات مماثلة لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي ١٩ المذكورة أعلاه، مع وجهي اختلاف هامين فقط يتصلان بالمحاسبة والإبلاغ عن خطط الاستحقاقات المحددة. ووجه الاختلاف الأول هو معدل الخصم المطبق عند تقييم الالتزامات الطويلة الأمد، ففي حين أن المعيار المحاسبي الدولي ١٩ يتطلب من الكيان أن يطبق معدل خصم يستند إلى عائدات السندات العالية الجودة التي تصدرها الشركات، يتطلب المعيار ٢٥ من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام أن يطبق الكيان معدل خصم بين القيمة الزمنية للنقود ويترك اختيار الوسيلة المالية المناسبة لتقدير الكيان مع ملاحظة أن عائدات السوق من السندات الحكومية، في بعض الحالات، تقدم أفضل تقرير تقريبي للقيمة الزمنية للنقود. ويكمن وجه الخلاف الثاني في معاملة التسويات المتعلقة بالتنفيذ للمرة الأولى بالنسبة لخطط الاستحقاقات المحددة. ففي حين أن المعيار المحاسبي الدولي ١٩ يسمح بإثبات الالتزامات ذات الصلة خلال فترة تصل إلى خمسة سنوات، يتطلب المعيار ٢٥ من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام إثبات الالتزامات بكاملها في الفائض/العجز المتراكم الاستهلالي.